الخليج بين مقومات الوحدة وصراع القوى الأعظم

دراسة اقتصادية سياسية *

د. محمد عبد الغني سعودي **

مقدمة :

في ظل شبح أزمة نفطية قد تطل على العالم ، وفي ظل تطورات سياسية جذرية يشهدها أحد جانبي الخليج ، أصبح لا مفر من دراسة موضوعية للخليج من حيث أمنه الخارجي وأمنه الداخلي .

ولا يمكن دراسة أحدهما منفصلا عن الاخر ، لان كلا يؤثر في الاخر ويتأثر به ، فاضطراب الامن الداخلي لدول الخليج له انعكاس ولا شك على القوتين الاعظم ، الولايات المتحدة الامريكية والاتحاد السوفيتي بالتوتر والترقب ورصد تحركات وحركات كل منهما للاخر ، ما ظهر منها وما بطن حتى لا يقع في أيدي واحدة منهما منفردة وتستقطبه .

وقد ساعد وضع الخليج دوليا وسماته الاستراتيجية التي انفرد بها ، على ظهور أفكار عن الوحدة الخليجية ، وعن أمن الخليج الذي هو من مسؤولية أبنائه بالدرجة الاولى .

لذلك كان هذا البحث ومحوره ثلاثة موضوعات رئيسية هي :

سمات الخليج التي تفردت بها شخصيته ، وموقف القوتين الاعظم منه ، ثم وحدة الخليج نتيجة ظروفه الخاصة وشخصيته المتميزة ، وكرد فعل لتغير الظروف الدولية والاوضاع العالمية والمحلية .

---

* نظرا للتطورات التي شهدتها ايران خلال العام الحالي تجدر الإشارة إلى أن ادارة المجلة تلقت هذه الدراسة في فبراير ١٩٧٩ (المحرر) .

** – أستاذ الجغرافية السياسية بجامعة الكويت .
– كان يعمل أستاذا ورئيسا لقسم الجغرافية بمعهد البحوث والدراسات الأفريقية بجامعة القاهرة .

شخصيـــة الخـــليج

شخصيته الاستراتيجية موقعا :

ذراع من المحيط الهندي ، يمتد في اليابس شمالا بشرق ، وكأنه يسعـــى ليتصل بالبحر المتوسط ، أو حتى ليقترب منه كما هو الحال في البحر الاحمر ، ولكنه لا ينال مبتغاه ، فبينما يقترب خليج السويس من البحر المتوسط بحيث يبقى منه على بعد ١٦٠ كيلومترا ، فان الفاو في العراق تبعد عن بيروت في خط مستقيم ما يزيد على ١٢٠٠ كيلومتر ، ومن هنا أوحى قرب المسافة في الحالة الاولى بشق قناة السويس ، بينما كان البعد في الحالة الثانية خيرا وبركة على سكان الاقليم ، وما وراءه ، فقد عكست هذه الظاهرة اثرها على أهمية الظهير في الاتصـــالات العالمية ، اذ أصبح بفضلها اقليم اتصال بين البحرين : الخليج والمتوسط ، وقام سكانه من القدم بالوساطة التجارية بين العالمين ، عالم المحيط الهندي وما وراءه من أرض دافئة ، وعالم البحر المتوسط وما وراءه من أرض معتدلة وباردة ، أي بين اقاليم متباينة في حاصلاتها ومنتجاتها ، وهكذا اثر الخليج بامتداده هذا في سكان شرق وشمال شبه الجزيرة العربية حتى بلاد الشام ، فخلق منهم تجارا متفتحين ومنفتحين على العالم الخارجي في الوقت الذي كان الاوروبيون يطلقون فيه على المحيط الملاصق لارضهم بحر الظلمات ! ولم يبق العرب في مكانهم حتى تأتيهم التجارة من هنا وهناك ، بل نزلوا البحر ، وشهد الخليج نشاطهم البحري منذ عصور قديمة ترجع الى قبل الميلاد ، وكونوا علاقات مباشرة مع الصين والملايو واندونيسيا ، غير أن المنطقة التي كانت اكثر استهواء لهم هي منطقة شرق افريقيا أو ما عرف عندهم باسم « اقليم ساحل الزنج » واذا كانوا قد نقلوا الحرير والذهب والتوابل من الصين الى الهند وجنوب شرق اسيا ، فهم قد نقلوا أيضا التوابل وريش النعام والاخشاب وغيرها من افريقيا ، وبلغت حركة الهجرة الى شرق افريقيا ذروتها من القرن السادس الى القرن التاسع الميلادي وان كانت لم تبطل بعد ذلك ، واستقر بعضهم في المنطقة ، وساعدوا على نشر الثقافة الاسلامية مع بقية المهاجرين من جنوب شبه الجزيرة العربية (١) . ولم يكن النشـــــاط البحري الذي شهده الخليج الا ثمرة فترة طويلة من التقاليد البحرية ، فالخليج العربي ميدان مناسب للملاحة البحرية بفضل جزره العديدة ، وهدوء مياهه ، ووفرة مصائده من السمك واللؤلؤ ، بل أن هناك نظرية تقول بأن الخليج العربي كان المدرسة الاولى التي تعلم فيها الفينيقيون الاوائل الملاحة وركوب البحر ، وهكذا فان هذه المياه التي قد تبدو معزولة عن العالم بسبب اتصالها بجانب مائي واحد دون الجانب الاخر ، لم تكن حقيقتها هكذا ، وانما كانت اقليم حركة ونشاط

وتجارة وتبادل وصيد وهجرة ، بل وصراع جاد ومرير بين قوى متعددة منذ كتائب الاسكندر راكبة الخيل والافيال بحرابها وسيوفها ، الى كتائب القوى العظمى بحاملات طائراتها وصواريخها النووية ، بل ووفاقها ، واذا كانت هذه الاخيرة لم تفعل فعلة الاسكندر ، فان ما قبلها من قوى اوروبية برتغالية وهولندية وفرنسية وبريطانية قد دخلته وبسطت نفوذها فيه وعليه ، كل حسب قوتها وقدرتها ، حتى تدول دولتها ويبزغ فجر دولة جديدة ، الى أن اصبحنا الان في عصر القوتين العظميين : الولايات المتحدة الامريكية والاتحاد السوفيتي اللتين تقفان في ترقب للاحداث في الاقليم ، ولا يظهران تدخلا مكشوفا .

ورغم بعد الشقة بين الخليج والبحر المتوسط ، فقد كان الخليج العربي كطريق للتجارة يفضل بكثير ، بل وينافس بخطورة طريق البحر الاحمر الاكثر قربا من البحر المتوسط ، وذلك قبل حفر قناة السويس ، وقبل معرفة استخدام قوة البخار في ادارة وسائل النقل وبخاصة السفن ، ذلك ان الملاحة في البحر الاحمر كانت عسيرة للغاية في ظل السفن الشراعية بسبب ما يعلوه من رهو ، وما يكتنفه من الشعاب المرجانية ، فضلا عن جدب الحياة الطبيعية بحذاء شواطئه ، من ثم يذهب البعض الى ان تجارة الخليج مع الهند ، كانت تبلغ ثلاثة أضعاف تجارة البحر الاحمر . وكانت هذه السلع تعبر اراضي العراق وسوريا الى البحر المتوسط ، وكانت تتلقاها بالتتابع اسواق البصرة وبغداد ، ثم اسواق حلب وحماة وحمص ودمشق ، والعكس في التجارة الواردة من ديار الشام ، لهذا لم تطمع الدول البحرية التي تتابعت عليه في العصر الحديث في موارد اقتصادية فيه لجدبه ، وانما تتابعت عليه ، كل يطرد الاخر ، بفضل موقعه الجغرافي الذي جعله شريانا للمواصلات البحرية ، وتجتازه التجارة بين العالمين . ويمثل الخليج العربي أقصى امتداد للعالم العربي نحو الشرق ، وان كانت العروبة قد تعدته الى الجانب الاخر اي الى ايران حيث اقليم عربستان الذي يطلق عليه الاهواز ، وسكانه العرب من بني كعب وبني تميم . ولم يقف الاسلام عند حدود الخليج ، بل تعداه ، حتى بلغ شواطىء المحيط الهادي بحيث اصبح الخليج في موقع وسط في قلب العالم الاسلامي بين المشرق الاقصى والمغرب الاقصى ، وبين اندونيسيا والملايو ، وبين المغرب العربي ، فهو رابطة العقد بالنسبة للعالم الاسلامي .

شخصيته الاستراتيجية نفطا :

حين تفجر النفط حول الخليج وفيه زادت اهمية الخليج الاستراتيجية وتعاظمت وجعلها النفط الى جانب الموقع من مناطق الصراع والتنافس وكان الجغرافيون والاقتصاديون حين يشيرون الى الخليج في عصر ما قبل النهضة

يقرنونه بالجدب والحرارة والرطوبة ولا يذكر فيه بخير الا اللؤلؤ وهو سلعة خاصة ذات تداول خاص لا تبرر له أهمية ولا تعطيه قدرة من الناحية الاقتصادية .

اما بقية الحرف فكانت هناك ايضا :

١ ــ التجارة بحرا وبرا عن طريق القوافل .
٢ ــ صيد الاسماك .
٣ ــ الحرف التقليدية : كالزراعة والرعي والصناعة .

وكان الخليج ايضا مجمع حضارات عديدة قامت على شواطئه كحضارات الرافدين والحضارة الفارسية ، او هي منه على كثب كحضارات الهند ، ومن ثم كان له دور بارز كطريق بحري يربط تلك الحضارات القديمة بعضها ببعض من ناحية ، ويربطها بحضارات الصين في الشرق ، وحضارات روما وقرطاجة من ناحية اخرى ، ويربط هذه جميعا بالحضارة العربية الاسلامية ، ثم بجانب كونه مركزا لاتصال الشرق بالغرب كان ايضا ملتقى للحضارات .

وظل الحال حتى بررت الصحراء المحيطة به نفسها اقتصاديا بظهور النفط ، ولم يعد مجرد حرفة بالية ، بل اصبح الخليج قطبا موجبا اقتصاديا على درجة من الخطورة وبحرا ممغنطا يجذب بشدة اليه الشركات العالمية النفطية ، ومن ورائها دولها ، لان هذه الدول تسعى دائما الى ضمان تموينها منه بصورة مستمرة ومنتظمة وبأسعار منخفضة ، ذلك ان اخطر مسألة أصبحت تشغل القادة العسكريين والسياسيين في هذه الدول ، هي ضمان مورد للنفط تحت سيطرتهم فالنفط اصبح مادة سياسية بقدر ما هو مادة اقتصادية . وقد بدأت الحكومة البريطانية ترسم سياستها النفطية في الخليج بصفة خاصة عندما تألفت الشركة الانجليزية الفارسية عام ١٩٠٩ ، والتي كانت الحكومة البريطانية تمتلك ٥٦٪ من اسهمها ، وامتدت هذه الشركة بامتيازاتها داخل اقطار الخليج الاخرى ، كما حدث في العراق وقطر والكويت وغيرها . ثم قامت الولايات المتحدة الامريكية بنفس الدور الذي قامت به بريطانيا ، ولكن متأخرة ، ومع ذلك سجلت نجاحا كبيرا بسبب ازدياد نفوذها الاقتصادي وتدهور مركز بريطانيا عقب الحرب العالمية الثانية بصفة خاصة ، فعملت الولايات المتحدة الامريكية على مشاركة بريطانيا في مشروعاتها النفطية ان لم تنفرد بها وحدها ، ولقد كان الصراع النفطي بعد الحرب العالمية الاولى ، منحصرا بين انجلترا وفرنسا في المرتبة الاولى ، وكان له اثره بينهما حتى في تخطيط الحدود السياسية بين سوريا والعراق مثلا (مشكلة الموصل) ثم اصبح بعد الحرب العالمية الثانية بين الولايات المتحدة الامريكية وبريطانيا في المرتبة الاولى . واستغلت الحكومات شركاتها النفطية في الضغط

على الدول العربية بوسائل شتى : منها تأخر دفع الاتاوة مما يؤثر في ميزانية الاقطار التي تكاد تعتمد عليها ، أو تقليل الانتاج كما حدث في السعودية في فترة ١٩٥٤/١٩٥٨ حينما طلبت الحكومة البريطانية من الحكومة الامريكية الضغط على شركاتها لتقليل الانتاج حتى تساعد السعودية الحكومة الوطنية التي تقاوم الضغط الشديد لدخول حلف بغداد ، وكررتها مرة أخرى عام ١٩٦٤ مع تقليل للانتاج ، لان السعودية حصلت من الشركات حتى عام ١٩٦٣ على ما يقرب من ١٠٠ مليون دولار نتيجة تصفية مطالبها في قضية الخلاف على مكاسب الشركات من النقل الى ميناء صيدا (٢) ، واستخدمت هذه الطريقة في العراق عندما استولت الحكومة العراقية على الاراضي الفائضة والتي لم تكن تستغلها ، فأرادت الشركات معاقبة الحكومة فجمدت الانتاج تقريبا بين عامي ١٩٦٠ ، ١٩٦٣ بحيث لم يزد الا زيادة طفيفة ، وادى هذا فيما بعد وبخاصة في العقد الاخير الى اخذ دول الخليج أمرها بيدها بدءا بالمشاركة حينا وانتهاءا بالتأميم الكامل احيانا كما في الكويت والسعودية والعراق .

وترجع أهمية نفط الخليج الى عدة أمور ، منها انه اصبح يمثل مركز الثقل الجديد لنفط العالم ، فقد كانت الولايات المتحدة الامريكية حتى نهاية الحرب العالمية الثانية ، أعظم دولة منتجة للنفط ، كما كان لديها اكبر احتياطي ثابت للنفط في العالم ، غير أن معالم الصورة أخذت تتغير منذ العقد الثاني من القرن العشرين حين بدأ ضخ النفط الايراني ، ثم اكتشف أول حقلين في العراق عام ١٩٢٧ ، وهما حقلا كركوك والكيارة ، أما عام ١٩٣٨ ، فقد تميز باكتشاف حقل البرقان ، وتتابعت الاكتشافات بعد ذلك . وتبين أن رمال صحاري الخليج تحتفظ تحت حباتها بأكثر من ٤٠٪ من احتياطي النفط العالمي ، ذلك أن تقديرات الاحتياطي العالمي قدرت بنحو ٧٥٠ بليون برميل عام ١٩٧٦ ، كان نصيب اقليم الخليج منها ٣٢٤ بليونا .

ومما هو جدير بالذكر ان الخليج ما زال يخفي تحت أراضيه ومياهه موارد هائلة لم تستكشف بعد ، وليس ادل على ذلك من توالي الاكتشافات في دولة الامارات ، وهكذا فأكبر مخزون نفطي في العالم ما زال في اقطار الخليج ، ولا نضيف جديدا اذا قلنا أن اقليم الخليج كان له ٣٦٪ من الانتاج العالمي للنفط عام ١٩٧٧ (٣) .

شخصية الخليج البشرية :

تتميز دول الخليج من الناحية البشرية بقلة عدد سكانها ، فاذا استثنينا السعودية والعراق على اعتبار أن المساحة التي تطلان بها على الخليج تمثل

نسبة ضئيلة بالنسبة للمساحات الداخلية كانت ايران والكويت هما اللذان يتجاوزان المليون نسمة سكانا عام ١٩٧٩ ، مع فارق ضخم ، فالاولى ٣٤ مرة قدر الثانية من الناحية السكانية ، أما بقية اقطار الخليج فيعد كل منها بمئات الالاف ، بل ومنها ما يعد بالالف كأم القيوين والفجيرة وأبو ظبي ودبي ، بينما تتخطى مسقط نصف المليون ، على العموم اكثر الدول العربية سكانا في حوض الخليج تقع في اقصى الشمال حيث الكويت ، وفي اقصى الجنوب في عمان ، وان كانت الثانية قدر الاولى نحو ثلاث عشرة مرة مساحة ، ومعنى هذا ان كثافة السكان في الكويت تزيد عن نظيرتها في عمان نحو عشرين ضعفا ، أما أكثر هذه الاقطار كثافة فهي في البحرين حيث تبلغ أو تزيد على ٣٦٨ نسمة للكم . ويرجع ذلك الى ان الحياة كانت فيها مزدهرة حتى قبل ظهور النفط ، فكانت نشطة في الزراعة والتجارة واعمال البحر . وتسعى البحرين اليوم لان تتحول الى دولة خدمات خليجية ، يساعدها على هذا تقلص أهمية بيروت على اثر الحرب الاهلية .

دول الخليج

المساحة والسكان عام ١٩٧٥

الدولة	المساحة الف كم٢	السكان بالالف
ايران	١٦٤٨	٣٤ر٠٠٠
العراق	٤٣٥	١١ر٠٠٠
الكويت	١٨	١ر٢٥٠
السعودية	٢٢٤٠	٨ر٠٠٠
البحرين	٠ر٦٢٢	٢٣٩
قطر	٢٢	١٨٠
الامارات	٨٣	٦٥٢
عمان	٢١٢	٧٥٠

وتنعكس قلة السكان على الانتاج بصورة عامة من حيث حجم السوق المتاح ، ونوع التنمية الاقتصادية الواجبة ، والمشروعات التي يمكن أن تقدم سواء للاستهلاك المحلي أو للتصدير .

ولقد نتج عن قلة السكان في معظم دول الخليج فضلا عن النقص في الايدي العاملة المدربة ، ونقص الكوادر الفنية والادارية بمستوياتها المختلفة ، فضلا عما

حدث من تضخم للدخول النفطية ، وما صحبه من تنفيذ عدد كبير من المشاريع الاقتصادية والاجتماعية ، ترتب عليه جلب أعداد كبيرة من العمالة من الدول العربية وغير العربية . وقد قدرت أعداد المهاجرين لدول الخليج منذ عام ١٩٧٣ حتى الان بنحو مليوني نسمة معظمهم من الوافدين من الدول العربية كالاردن ولبنان ومصر وسوريا واليمن والسودان فضلا عن الاسيويين وبخاصة من الهند وكوريا وافغانستان وبنجلاديش وسريلانكا . غير أن هذا لا يعزى الى قلة السكان فحسب ، بل يزيد منها انخفاض معدلات العمل ومعدلات المساهمة وبخاصة مساهمة المراة ، وحداثة هذه الاقطار بوسائل تنمية القوى البشرية سواء عن طريق التعليم العام والفني أو عن طريق التدريب المهني والاداري ، ونفور السكان الوطنيين من المهن الحرفية . تعتمد الدول الاجنبية التي يأتي منها هؤلاء على الهجرة ، فتذكر بعض المصادر أن الحكومتين الهندية والباكستانية تصرفان حوالي ٢٥٠ الف جواز سفر لرعاياها في العام ، هذا غير الذين دخلوا البلاد بطريق غير رسمي . هذا ويبلغ عدد العاملين الاجانب عام ١٩٧٧ في المملكة العربية السعودية نحو مليون نسمة ، وفي الكويت نحو ٤٠٠ الف نسمة ومثلهم في الامارات ، ٧٠ الفا في قطر ، ٧٤ الفا في عمان ، ٢٥ الفا في البحرين . ومعنى هذا تواجد مجمعات صغرى أو قوميات صغرى داخل كل دولة متباينة في ثقافاتها وعاداتها واساليب حياتها في داخل المجتمع الواحد الكبير ، مما تنبهت له بعض الحكومات كما في دولة الامارات ، حين طلبت من المؤسسات والشركات أن تكون أولوية التعيين لمواطني الدول العربية .

ويختلف الراي في اثر الوافدين على المجتمع وتركيبه ، هل هو اثر ضار سلبي ، أم اثر نافع ايجابي ، وفي الحق أن أثر الوافدين لا شك مفيد ، ولا غنى عنه من الناحية الاقتصادية ، لان الدولة المضيفة تكتسب منهم مهارات وخبرات دون أن تنفق على تكوينهم بهذه الصورة التي هم عليها ، فهي خبرات جاهزة كما يقولون ، وقد تكون في أعلى المستويات نظرا لما يتعرضون له من اختبارات واختيارات دقيقة ، على انه من الناحية الاجتماعية كلما كان الاختيار من مجتمع أقرب الى التجانس مع المجتمع الخليجي كلما كان هذا أوقع وأصلح .

وقد ظل المجتمع الخليجي فترة طويلة الى ما قبل ظهور النفط ، موزعا بين البادية والريف من ناحية ، والبحر من ناحية أخرى ، فكما كان البحارة يركبون الموج بحثا عن الغذاء او سعيا وراء تجارة ، كان البدو يجوبون الصحراء بحثا عن العشب والماء ، وكما كان التجار ينقلون السلع والمتاجر على سفنهم البحرية ، كان البدو يقومون بنفس الوساطة مستخدمين سفينة الصحراء ، وركز البحارة على صناعة الشباك ، بينما كانت صناعة بيوت الشعر والخيام من عمل بدو الصحراء .

وارتبطت اغاني الصيادين ورقصهم بالبحـــر ، على حين تعلقت اغـــاني البدو بالصحراء . واشتهرت بينهم رقصة العارضة او رقصة الحرب . وتتطلب حياة الصحراء التكامل الاجتماعي والاقتصادي بين عشائر القبيلة وبطونها اذا ما الم بديار احداها قحط كذلك كان هناك تكامل في مجتمع الصيادين ، وهكذا كان هناك مجتمعان ، ولكنهما في الحقيقة مجتمع واحد يقوم بالوساطة والتجارة في البـــر والبحر ، متفتح على الخارج ، ولا يعيش في عزلة ، وان كان هذا المجتمع ذا شقين بحسب ظروف البيئة .

كان للنفط اثاره في التركيب الاجتماعي والحياة الاجتماعية والاقتصادية لا شك . ونود ان نذكر هنا ظاهرة النمو المدني الكبير . وكان هذا واضحا في اقطار الخليج الصحراوية حيث بلغ سكان المدن احيانا ٩٥٪ في مسقط وعمان ، والكويت ٨٠٪ كما في البحرين وقطر ، حتى تصبح الكويت المدينة هي الكويت الدولـــة ، وتصبح الدوحة هي قطر سكانيا ، وان كانت هذه النسب تنخفض الى ٥٥٪ في احساء السعودية ، ويرجع هذا لارتفاع نسبة البداوة والاستقرار الزراعي في واحات الاحساء . ويرجع هذا النمو الحضري الكبير الى اتجاه قطاع كبير من السكان الى ترك حرفهم التقليدية من بداوة وغوص الى العمل في مجالات النفط والخدمات المتعلقة به ، والناتجة عنه ، هذا فضلا عن ان الوافدين عادة مـــا يستقرون في المدن حيث مجالات العمل المختلفة التي تحتاج الى خبراتهم .

ورغم ان النفط كان القوة المغناطيسية الجاذبة للايدي العاملة، فانه لم يخلق فرص توظيف مباشرة بصورة كبيرة ، فالعاملون في مؤسسات النفط في الكويت يبلغون نحو ٢٥ الف نسمة ، وفي البحرين ٤٥٠٠ نسمة ، وفي الامارات ٢٥٠٠ نسمة (٥) .

ويرجع هذا الى طبيعة صناعة النفط ، فمرحلة الاستكشافات النفطيـــــة تتطلب من الايدي العاملة اكثر من تلك التي توظفها مرحلة انتاجه ، ولا يمكن مقارنة النفط بالحصاد في الزراعة او العمليات الانتاجية البدائية الاخرى ، والتي تحتاج الى ايدي عاملة باحجام كبيرة ، ذلك انه بمجرد الحصول على النفط ، فانه لا يحتاج لاكثر من فريق صغير من الفنيين والعمال بسبب التطور التكنولوجي الضخم لوسائل الانتاج ، فضلا عن ان معظم الكثافة العمالية في صناعة النفط تكمن في مراحل تحويل النفط الخـــام الى مشتقاتـــه ، وما يقوم عليـــه من صناعات بتروكيماوية ضخمة ، وهذا ما يحدث في الدول المتقدمة المستوردة للنفط ، وعلى العكس في الدول الخليجيـــة ، كانت فرص العمـــل اكبر في قطاعات الخدمـــات والانشاءات التي صحبت التطور العمراني والاجتماعي والملاحظ على نشـــاط السكان الوطنيين بعد النفط ، انهم اتجهوا الى العمل الحكومي والتجارة اي

النشاط الاداري والخدمات ، وعزف معظمهم عن النشاطات الانتاجية ، ومن ثم لم ترتبط النظرة للاجر لديهم بالانتاج وعوائده ، بقدر ارتباطها بالحصول على نصيب من عائد النفط ، بمعنى انه لا بد من زيادة الاجر ، اذا ما ارتفع العائد النفطي ، وليس كنتيجة لنشاط وكفاءة انتاجية ، وهذه الظاهرة تعتبر من الاثار السلبية للنفط .

ويمكن أن تقسم دول الخليج من الناحية البشرية الى الاقسام التالية : (٦)

١ — دول ذات حجم سكاني كبير نسبيا لها قاعدة زراعية الى جانب القاعدة النفطية ، ومن ثم نجد نسبة عالية من سكانها ما زالت تعيش في الريف ولولا وجود النفط لما أمكن لهذه البلاد أن تتطور الا بالاعتماد الكلي على القطاع الريفي ، وتظهر فيها مشكلة الفائض في الايدي العاملة غير المؤهلة فنيا ، ومن ناحية أخرى هناك نقص في الايدي العاملة المدربة فنيا ، ومن ثم فهي تشكو فائضا ونقصا في آن واحد ، ولعل ايران والعراق من دول هذه المجموعة .

٢ — دول الصحراء : وتغطي الصحراء معظم أرجائها ويتجمع السكان فيها في مراكز رئيسية ، ولم تكن تملك مصادر انتاجية قبل النفط ، وتعاني مثل هذه الدول نقصا في العمالة المؤهلة فنيا ، وكذلك غير المؤهلة ، ولعل السعودية وعمان خير مثال لهذا النوع .

٣ — دول المدينة : اي أن المدينة او العاصمة تضم معظم السكان ومصادرها الرئيسية تتمثل في النفط ، نكاد نقول وحده ، من ثم لم يكن في مقدورها اكتساب قوتها الاقتصادية والسياسية بدونه ، وهذا النوع يستورد الايدي العاملة بدرجة كبيرة ، حتى أن عدد الوافدين قد يفوق عدد الوطنيين كما في الكويت وقطر والبحرين والامارات (٥ر٥٢٪ في الكويت ، ٥٩٪ في قطر ، ٥٤٪ في الامارات) .

شخصية الخليج الاقتصادية والسياسية :

ترتبط شخصية الخليج اقتصاديا بالنفط ، وان كانت اهمية النفط ليست متماثلة بالنسبة لاقطاره ، فهو يمثل نصف صادرات البحرين ، ٩٩٪ من صادرات السعودية ، ٩٦٪ من صادرات قطر ، ٩١٪ من صادرات الامارات ، ٨٦٪ من صادرات الكويت (٧) ، ورغم الجهود التي بذلت في هذه الاقطار لتنويع الانتاج المحلي ، فان ارتفاع أسعار النفط ادى الى زيادة مساهمته في الدخل الاجمالي لهذه الدول ، وان كانت اهميته في امارة الفجيرة او عجمان لا تذكر ، ومع ذلك فهما يستفيدان مما تصرفه الحكومة الاتحادية ، وهو ناتج عن النفط ايضا .

ولا يلعب النشاط الزراعي دورا ذا اثر الا في العراق وعمان واحساء السعودية فيعمل في هذا القطاع ٨٠٪ من القوى العاملة في عمان ، بينما هذا القطاع على هامش الاقتصاد الكويتي والقطري والسعودي والبحريني ، فالمساحة القابلة للزراعة في الكويت تبلغ نسبتها ٩٪ ، بينما هي في السعودية لا تتعدى ٦٪ من المساحة . وقد يكون نشاط الخدمات اكثر وضوحا وبخاصة التجارة ، وتبرز في هذا المجال دبي في الجنوب ، والبحرين في الوسط ، والكويت في الشمال حيث تمارس هذه الاقطار اعادة التصدير .

وتتميز اقطار الخليج رغم غنى معظمها بأنها توضع في مصاف الدول النامية او التي تسعى الى النمو يستوي في ذلك ايران والسعودية والكويت ، حقا انها بمقياس متوسط دخل الفرد تعد في مقدمة الدول التي يرتفع فيها هذا الدخل ، ولكن مقياس التقدم والتخلف له مؤشرات اخرى مصاحبة ، كالتنمية البشرية ومداها والتقنية ومدى استخدامها وتطورها بواسطة السكان انفسهم لا بواسطة الخبراء ، ومن هذه الناحية نجد أن التنمية البشرية فيها لم تقطع شوطا بعيدا ، بدليل ان استيراد الخبرة الفنية واليد العاملة من الظاهرات الاساسية في الخليج ، ومن الظاهرات الاخرى للدول النامية والتي تنطبق على اقطار الخليج هو اعتمادها على سلعة واحدة وحيدة في التصدير ، وهي هنا النفط ، واذا اطلت سلعة اخرى من نافذة التصدير ، فهي تطل على استحياء من النفط وفي خجل منه فبينما كانت قيمة صادرات السجاد الايراني عام ١٩٧٥ نحو ١٠٦ مليون دولار ، كانت قيمة عائدات النفط في ذلك العام نحو ١٧ بليون دولار (٨) . وبينما كانت قيمة صادرات النفط الكويتي ٢ر٥ بليون دينار كانت الصادرات غير النفطية لا تمثل سوى ١٧٠ مليونا ولولا تجمع دول النفط في منظمة الاوبك ، وتجمع دول النفط العربية في منظمة الاوابك لتحكمت الدول المتقدمة في هذه السلعة الوحيدة كما وسعرا وعانت دول الخليج من مثالب النمط الاحادي للتصدير ، غير ان التبعية تظهر بصورة اكثر وضوحا في ميدان الواردات حيث الاعتماد يكاد يكون تاما على الخارج في الحصول على احتياجات هذه الاقطار بدءا من المواد الغذائية الى السلع المصنوعة والالات، حتى ان ايران والتي كان لديها اكتفاء ذاتي لمدة طويلة في الغذائيات ، كان عليها أن تستورد ما يقرب من المليون طن من القمح ، ونحو ٣٠ الف طن من اللحوم عام ١٩٧٣ ، فما بالك بقطر والبحرين والامارات مثلا ؟ (٩) .

لهذا قامت السياسة التجارية في الخليج على مبدأ حرية التجارة مع جميع دول العالم ، ولا يخرج عن هذا المبدأ الا العراق وايران ، اللذان يفرضان رسوما جمركية على السلع المستوردة ، اما بقية دول الخليج فلا تزيد الرسوم التي تفرض على السلع فيها عن ٥٪ من قيمتها ، وتتباين قيمة المستورد من كل دولة من دول

العالم الخارجي بحسب نوعية السلع والارتباطات الخارجية والاسعار ، ولكن مما يوحد بينها جميعا أن معظم تعاملها هو مع الغرب والولايات المتحدة الامريكية واليابان . تتميز اقطار الخليج ايضا بأن لديها فوائض من الدولارات البترولية ، جزء منها يستثمر في الداخل والباقي يستثمر في الخارج ، وان هذا الدخل الناتج عنه هذه الفوائض ليس دخلا متجددا بالمعنى المفهوم ، فهو اقرب الى النضوب ، ومن ثم يجب أن تختلف النظرة اليه على انه فائض ، بل هو تحويل النفط الى نقود ، وهنا يبرز التساؤل : هل نحتفظ بهذه النقود في باطن الارض أم نتركها نفطا ونأخذ منها حسب الاحتياجات ، أم نخرجها الى سطح الارض ، أي نستنزف نفطنا ، وينظر العالم الى عائداتنا النقدية بشراهة على أنها فوائض !

وتتميز دول الخليج بصغر حجم الوحدات السياسية ، واذا استثنينا السعودية وايران والعراق فمساحة البحرين نحو ١٦٢٢ كم ، كما أن مساحة قطر ٢٢ الف كم وهكذا ، فاذا أضفنا عامل قلة السكان الذي ذكرناه من قبل نجد أن هذا ينعكس على قدراتها السياسية والعسكرية وقد يكون هذا ادعى الى وحدة اقطار الخليج وتكاتفها ، لانه لا يمكن التصور بأن دولا بهذا الحجم السكاني، يمكن أن تحافظ على كيانها السياسي ، أو تستغل مواردها الاقتصادية أو حتى تقوى على مواجهة الالتزامات الدولية التي ينبغي أن تقوم بها كدول ذات سيادة . كذلك تتميز بحداثة استقلالها اذا استثنينا العراق والسعودية وايران تعتبر الكويت أقدمها استقلالا (١٩٦١) ودولة الامارات العربية أحدثها ظهورا (١٩٧٢) . وقبل انسحاب بريطانيا من الخليج نهائيا ، كان لمدة تزيد على قرن ونصف بحيرة للنفوذ البريطاني ، يمتد هذا النفوذ في جميع الاتجاهات تقريبا ، ويقيد المشيخات باتفاقيات ومعاهدات سلام وحماية واستغلال للموارد الطبيعية ، ومن ثم كان انسحاب بريطانيا عام ١٩٧١ يعتبر تفريغا للنفوذ الغربي في الخليج .

كذلك تميزت المنطقة بكثرة النزاع على الحدود ، ذلك النزاع الذي اشتد بعد تدفق النفط لان اي انحراف في امتداد الحدود ، مهما كان يسيرا ، قد يفقد احدى الاقطار ثروة نفطية ضخمة . وكانت مشكلات الحدود من اهم ما واجهته هذه الدول بعد استقلالها ، خاصة وأنها حدود جديدة ، وصعب تحديدها في اراضي صحراوية خالية من معالم طبيعية بارزة ، وانها كانت تستند أحيانا الى اتفاقيات ترجع الى الدولة العثمانية والدولة الصفوية كالحدود العراقية الايرانية (١٠) .

التبعية النفطية الامريكية

يكاد يجمع الباحثون على أن السياسة الامريكية في الشرق الاوسط ترتكز على أربع نقاط وهي :

١ ــ أمن اسرائيل وبقاؤها .

٢ ــ ضمان وصول النفط الى الولايات المتحدة الامريكية والغرب بعامة .

٣ ــ صداقة العرب .

٤ ــ تجنب المواجهة مع الاتحاد السوفيتي .

ولكن الذي لا يتفق عليه السياسيون الامريكيون ذاتهم ، هو أولوية أحد هذه العناصر على الاخر ، والسبيل الى التوفيق بينها حين تتعارض . فبالنسبة لجماعات الضغط أو اللوبي الصهيوني ، وهو ما نعرف تأثيره الكبير في السياسة الامريكية ــ لا شك ان أمن اسرائيل ، بمفهوم اليهود أنفسهم ، يجب أن تكون له الاولوية . ولكن الاهم والاكثر خطورة في نظر بعض الساسة الامريكيين أنفسهم وعلى رأسهم عضو الشيوخ الامريكي وليم فولبرايت هو استمرار الحصول على نفط الخليج ، فاهتمام الولايات المتحدة الامريكية بالابقاء على اسرائيل ينبع من الرغبة في بقائها ، ولكن اهتمام الولايات المتحدة الامريكية بالنفط الخليجي هو ضرورة حيوية اقتصادية ، عاجلة الان أكثر من أي وقت مضى (١١) ، ذلك انه ليس هناك امل في الوصول الى مرحلة اكتفاء واستقلال في الطاقة على الاقل للعشر سنوات القادمة . واذا نظرنا للخلف قليلا فسنجد ان الولايات المتحدة الامريكية قد عملت على سد فجوة انتاج واستهلاك الطاقة منذ عام ١٩٧٤ . وقد تصاعد هذا الاستيراد لدرجة أن واردات النفط وحدها كانت تمثل ٢٠٪ من مجموع الطاقة المستخدمة في الولايات المتحدة الامريكية عام ١٩٧٦ ، ٤٢٪ من مجموع استهلاكها النفطي ، بل ان الموقف ازداد خطورة عام ١٩٧٧ حين بلغ متوسط الاستيراد اليومي ٨ر٦٧ مليون برميل في اليوم أو نحو ٤٧٪ من احتياجاتها النفطية (١٢) . وترجع هذه الزيادة في الاستيراد الى زيادة اعتماد الطاقة الكهربائية على النفط في توليدها ونقص انتاج الغاز الطبيعي محليا وغيرها ، ويقابل النقص في موارد الولايات المتحدة النفطية تصاعد وتزايد استهلاك الطاقة ، فكان التزايد بمعدل أقل من ٣٪ سنويا في الخمسينات ارتفع

الى ٢ر٥٪ سنويا بين عامي ١٩٦٥ و ١٩٧٣ (١٣) . وقد اثار البعض مشكلة الموارد الجديدة او المواد البديلة للطاقة ، كالطاقة الحرارية الشمسية ، او الطاقة الحرارية الارضية ، او الطاقة النووية . ولكن هذه جميعا لن تكون ذات شأن في هذا الميدان خلال العقد القادم على الاقل ، بحيث قدرت وكالة المخابرات المركزية الامريكية ارتفاع معدل الاستيراد الى ١٢ مليون برميل يوميا عام ١٩٨٥ اي اقل قليلا من انتاج كل من السعودية وايران بالكامل عام ١٩٧٦ . ويذهب البعض الى أن النواحي الاجتماعية والسياسية قد تكون من أكثر المعوقات اثرا في زيادة مصادر الطاقة واستهلاكها ، فقد اصبح المجتمع الامريكي بعد الحرب العالمية الثانية مجتمعا نفطيا بامتياز ، عاش بعد هذه الحرب وتطور على اساس مورد للطاقة رخيص للغاية ، لا ينفد لاعتماده على امتيازات شركاته التي تغطي مناطق انتاج عديدة ، ومنها الخليج ، وبالتالي تشكلت الحياة الامريكية المرفهة ، ممثلة في مساكن الضواحي البعيدة عن صخب المدن حيث مقر العمل ، وفي سهولة النقل البري والجوي عبر مسافات ومساحات شاسعة ، وفي المصانع المشتتة الموزعة على ارجاء البلاد ، وفي تكنيك زراعي زاد من اعتماده على الميكنة ، واخيرا وليس اخرا في ذلك الزر الكهربائي الذي اعتاد الامريكي أن يضغط عليه فتلبى كل حاجاته ، ويقف النفط وراء كل هذه التسهيلات المعيشية والتقدم الاقتصادي ، لان معظم هذه الالات والاجهزة في المصانع والمزارع ووسائل النقل صممت على اساس استخدام النفط بطريق مباشر او غير مباشر . ثم هل اقتصرت الاهمية للنفط على كونه مادة للوقود ، ومن ثم كان تعلق العالم الصناعي به ؟ يكفي أن نقول بأن النفط كمادة خام يغطي نحو ٥٠٪ من الاحتياجات الكيميائية للعالم اليوم ، ومن ثم كانت شدة الحاجة اليه . وتظهر المشكلة الاولى بالنسبة للولايات المتحدة الامريكية في اعتمادها على مصادر للطاقة ليس لديها احتياطيات كبيرة منها وهي النفط والغاز الطبيعي كما هو واضح من الجدول التالي :

انتاج واستهلاك واحتياطي مصادر الطاقة

ـ في الولايات المتحدة الامريكية عام ١٩٧٦ (١٤)

مصدر الطاقة	٪ للانتاج	٪ للاستهلاك	٪ للاحتياطي
النفط المحلي	١ر٣٢	٢٧	٤
الغاز الطبيعي	١ر٣٤	٢٧ر٣	٥
الفحم	٢ر٢٥	١٨ر٦	٦٨
قوى نووية	٣ر٣	٢ر٧	٩
كهرباء مائية واخرى	٥ر٣	٤ر٢	٨

واضح انه بينما النفط والغاز الطبيعي مسؤولان عن اكثر من ثلثي الطاقة المنتجة واكثر من نصف الطاقة المستخدمة ، فان احتياطيهما معا يقل عن ١٠٪ من احتياطي البلاد من الطاقة ، اي احتياطي يقرب من النفاذ .

وتظهر المشكلة الثانية في ان الاعتماد على الواردات النفطية يجعل البلاد من وجهة النظر الامريكية عرضة للتقلبات والتطورات التي تحدث في الدول المصدرة ، اي انها اصبحت تابعة في هذا المجال ، وتزداد خطورة الامر بالنسبة لهم الان اكثر مما مضى لانه حدث تحول كبير في مصدر النفط المستورد كما هو واضح من الجدول التالي :

مصادر النفط الذي تستورده الولايات المتحدة الامريكية

(مصدر الجدول السابق)

المصدر	١٩٧٣ ٪ من الاستيراد	١٩٧٦ ٪ من الاستيراد
العالم الغربي	**٦٣ر٩**	**٣٧ر٩**
كندا	٢١ر٢	٩ر٤
فنزويلا	١٨ر١	٨ر٥
البحر الكاريبي	٢٣	١٧ر٧
اخرى	١ر٦	٢ر٣
العالم الشرقي	**٣٦ر١**	**٦٢ر١**
المملكة العربية السعودية	٧ر٨	١٦ر٨
بقية الشرق الاوسط	٥ر٤	٧ر٦
نيجيريا	٧ر٣	١٣ر٧
اخرى	١٥ر٦	٢٤

هكذا نجد التحول نحو العالم الشرقي ، وهذا في نظر الساسة الامريكيين من عدم دواعي الامن ، لان المصدر الرئيسي ابعد عنها واقرب الى الاتحاد السوفيتي فبينما كان العالم الغربي النفطي فيما مضى ممثلا في فنزويلا وكندا والبحر الكاريبي يقع في مراكز السيطرة والنفوذ الامريكي ، ولكن الانتاج الفنزويلي بعد ان بلغ قمته اخذ ينخفض ، كما ان كندا بدات تتخذ سياسة رسمية تقضي بعدم تصدير النفط والغاز الطبيعي الى الولايات المتحدة الامريكية ، ومن ثم انخفض نصيب العالم الجديد او نصف الكرة الغربي في واردات الولايات المتحدة الامريكية ، بينما زاد نصيب الخليج وشمال افريقيا الى اكثر من الضعف (١٥) . وقد تزيد واردات

الولايات المتحدة واوروبا الغربية عن طاقة نيجيريا واندونيسيا وغيرها ، ومن ثم فمعظم الزيادة في الواردات ستأتي من الخليج ، والسبب البسيط هو أن استهلاك الخليج ضئيل للغاية بجانب انتاجه العملاق الذي بلغ ١٠٩ مليون طن عام ١٩٧٧ او بمعنى اخر اكثر من ٣٦٪ من الانتاج العالمي في ذلك العام ، وفي نفس الوقت ما زال استهلاكه ضئيلا للغاية واقل من ٥٪ من مجموع الانتاج ، من هنا كان الفائض الضخم ، كذلك لم يعرف العالم منطقة تضم احتياطيات ضخمة كما في الخليج الذي يضم طبقا لتقديرات ١٩٧٦ نحو ٤٤٪ من الاحتياطي العالمي ، وبالتالي يمكنه أن يزيد من انتاجه لمقابلة احتياجات اوروبا وامريكا .

وقد عبر الاقتصادي الامريكي ادوارد اريكسون عن موقف الولايات المتحدة الامريكية بقوله : « ليس من المحتمل أن تصبح الولايات المتحدة الامريكية غير تابعة من حيث النفط على الاقل لجيلنا هذا ، فضلا عن الجيل القادم ، واذا حاولنا هذا فسيكون بتكاليف باهظة للغاية ، فنحن مؤهلون لانتاج القمح والكمبيوتر اكثر من انتاج اخر وحدات الدنيا من الغاز الطبيعي والنفط او اي مورد اخر للطاقة مرتفع التكاليف ، من أجل أن يكون لدينا كفاية من الطاقة » (١٦) .

واذا كان هذا هو الحال بالنسبة للولايات المتحدة الامريكية فلا شك ان الظروف التي تمر بها الدول الصناعية الاخرى سوف تكون اكثر الحاحا على بترول الخليج ، وتأتي اليابان كأكثرها حاجة لانها رغم ضخامة انتاجها الصناعي لا تنتج من النفط شيئا ، ثم تأتي مجموعة من الدول كالمملكة المتحدة والمانيا الغربية وهولندا والنرويج ، وهذه تنتج محليا أكثر من نصف حاجتها من الطاقة بينما فرنسا وايطاليا وبلجيكا لا تنتج أقل من ربع احتياجاتها من الطاقة . وادى هذا الى أن لجأت اليابان وكثير من الدول الاوروبية الى عقد صفقات ثنائية وان كانت صغيرة الحجم مع دول الخليج وذلك عام ١٩٧٤ (١٧) ، وتحولت استراتيجية الدول عام ١٩٧٧ الى اشكال من التعاون مع الدول المنتجة وذلك حتى تضمن وتؤمن احتياجاتها النفطية فبذلت اليابان جهدا كبيرا لتضمن لشركاتها مكانا قياديا في تصنيع دول الخليج وايران والعراق ونجحت بدرجة اقل مع السعودية ، كذلك فعلت دول الجماعة الاقتصادية الاوروبية بفتحها الحوار العربي الاوروبي وذلك من أجل معرفة المجالات التي يمكن ان تحقق فيها الامال الاقتصادية للعرب ، كل ذلك لاثبات حسن النوايا وبالتالي زيادة ضمان موارد النفط في المستقبل (١٨) .

وقد اشار مكتب الابحاث التابع للكونجرس الامريكي بأن الخليج سوف يمد الولايات المتحدة الامريكية بنحو ٥٠٪ من وارداتها من النفط والغاز الطبيعي ، ويتضمن الاهتمام بالنفط ، الاهتمام ايضا بأسعاره وسهولة الحصول عليه مما يجعل

لامن الاقليم واستقراره السياسي اهمية كبيرة حتى يستمر الامداد البترولي بأسعار ملائمة لا تتغير نحو الارتفاع بحدة نتيجة تقلب في الاوضاع السياسية ، ورغم هذه الاهمية السياسية والاقتصادية والاستراتيجية فان الخليج لم يقع في بؤرة اهتمام السياسة الامريكية حتى عام ١٩٦٨ ، اما قبل ذلك التاريخ فكانت هناك علاقة وثيقة مع المملكة العربية السعودية وايران كدولتين منفردتين ، فضلا عن علاقات طيبة مع الكويت ، كما كانت قد استأجرت من بريطانيا قاعدة الجفسار البحرية في البحرين . واعتمدت الولايات المتحدة في تدفق البترول اليها وتحديد سعره على شركات النفط العاملة في الخليج ، كما اعتمدت في أمنه على الوجود البريطاني الذي كان له حقوق خاصة بالحماية في التسع امارات في الخليج الادنى ، (البحرين ــ قطر ــ الامارات السبع او دولة الامارات حاليا) فضلا عن دورها الكبير في أمن عمان . وكانت القوات البريطانية متمركزة في الشارقة وفي جزيرة مصيرة ، وكان الضباط البريطانيون يوجهون أعمال الامن والدفاع لكل هذه الامارات (١٩) .

بزوغ نجم بريطانيا وافوله :

وفي الحق لقد كان التأثير الاوروبي الاول الذي شاهدته المنطقة ، كان ممثلا في البرتغاليين الذين احتلوا ساحل عمان ومضيق هورمز والبحرين في أوائل القرن السادس عشر ، ولكن مع نهاية ذلك القرن كان النفوذ البرتغالي قد اخذ في الانحسار وتبع ذلك فترة صراع بين الانجليز والهولنديين ، وكلاهما كان يتجه بامبراطوريته نحو الشرق ، وانتهت هذه المنافسة بالسيادة البريطانية في الخليج والمحيط الهندي .

وكانت المصالح البريطانية الاولى تجارية تقوم بها شركة الهند الشرقية البريطانية التي قامت عام ١٦٦٠ ، وعينت لها مندوبا في بوشير (ايران) عام ١٧٧٣ . ولما احست بريطانيا بالتهديد الفرنسي لامبراطوريتها في الشرق والذي زاد بغزو نابليون لمصر عام ١٧٩٨ ، توصلت شركة الهند الشرقية البريطانية الى اتفاق مع حاكم عمان يرمي الى منع النفوذ الفرنسي من الخليج وكانت هذه اول اتفاقية بريطانية مع امارة من امارات الخليج . وهدا التهديد الفرنسي مع طرد الفرنسيين من موريشيس (المحيط الهندي) عام ١٨١٠ ، ولكن ظهر تهديد اخر من جانب العرب سكان الخليج الادنى (الامارات) ومن القواسم بصفة خاصة ، حين وقعوا الغرامات والاتاوات على السفن البريطانية المارة بنفوذهم ، فكانوا يخرجون من موانيء الخليج لمهاجمة السفن الاجنبية بمن فيهم البريطانيين ، ومن ثم اطلق عليه الانجليز ساحل القراصنة وشجعهم على هذا الغزو كثرة الحواجز المرجانية والعدد اللانهائي من الاخوار ، ولم تتغلب بريطانيا عليهم الا بعد استعمال

الزوارق الخفيفة ، واجبرت مشايخ البحرين والخليج الادنى على التوقيع على معاهدة ١٨٢٠ التي تقضي بعدم مهاجمة السفن ، واصبحت هذه المعاهدة هي الاساس القانوني لدور بريطانيا الامني والسياسي والاقتصادي في الخليج للقرن ونصف الذي تلاها ، ومع ذلك لم تكن معاهدة ١٨٢٠ اتية بالسلام تماما ، لانه لم يكن هناك شروط تمنع اشتباك المشايخ مع بعضهم ، فحصل المقيم البريطاني عام ١٨٥٣ من المشايخ على اتفاق بتحريم الحرب في البحر خلال الستة شهور التي يتم فيها صيد اللؤلؤ ، وكان هذا الاتفاق يتجدد كل عام ، وتحولت التسمية الى الساحل المهادن .

وقد عكست السياسة البريطانية في الخليج والمحيط الهندي نمو الدور الامبريالي لبريطانيا في الخليج والمحيط الهندي ، فقد انتقلت نشاطات شركة الهند الشرقية البريطانية الى الحكومة البريطانية نفسها منذ عام ١٨٥٨ ، وظلت امور الخليج تدار من قبل الحاكم العام البريطاني في الهند حتى عام ١٩٤٧ حين حصلت الهند على استقلالها وانتقل مركزه بعد ذلك الى البحرين ، والمهم هنا انه مع نهاية الحرب العالمية الاولى كان الخليج بحيرة للنفوذ البريطاني بفضل الاتفاقيات التي عقدتها بريطانيا مع قطر (١٨٦٩ ، ١٩١٣ ، ١٩١٦) ، الكويت (١٨٩٩) والانتداب البريطاني على العراق (١٩٢٠) .

ولكن الموقف البريطاني تدهور بسرعة عقب الحرب العالمية الثانية ، ففي اوائل الخمسينات بدأت ايران تحصل على استقلالها وتزيح النفوذ الاجنبي ، ثم تلاها ثورة ١٩٥٨ في العراق التي انهت دور بريطانيا السياسي في العراق ، وحصلت بعد ذلك الكويت على استقلالها عام ١٩٦١ ، ولكن حتى ذلك الحين كان الوجود البريطاني ، العسكري والسياسي ، ما زال كما هو في المشيخات التسع وعمان .

في ١٦ يناير عام ١٩٦٨ اعلن هارولد ولسن زعيم حزب العمال ورئيس الحكومة البريطانية في مجلس العموم البريطاني : « لقد عزمنا على سرعة سحب قواتنا من قواعدها في الشرق الاقصى ، على أن يتم هذا في نهاية عام ١٩٧١ ، كما عزمنا على سحب قوتنا من الخليج في نفس هذا التاريخ ، وقد بينا لحكام الخليج أن اهتماماتنا الاساسية في رخاء الخليج ما زالت كما هي » .

وهكذا بعد نحو قرن ونصف تخلت بريطانيا عن دورها في الخليج ، وفي الحق أنه بعد استقلال الهند والباكستان عام ١٩٤٧ ، لم تكن بريطانيا في حاجة لامن الخليج لحماية خطوط مواصلاتها الامبراطورية ، ولكن ظهر دافع جديد لهذا الامن وهو **النفط** . وكان زعيم حزب العمال قد صرح ايضا عام ١٩٦٨ بأن مصالح

بريطانيا الخاصة بالنفط لن تتأثر بانسحاب بريطانيا من الخليج ، وانه لا بد من رحيل القوات البريطانية من الخليج بدلا من انتظار حركة قومية تجبرهم على هذا العمل ؛ كما حدث في عدن عام ١٩٦٧ . وعندما تولى حزب المحافظين الحكم في بريطانيا عام ١٩٧٠ ، كان في نيته الرجوع عن قرار الانسحاب ، أو على الاقل تأجيله ، ولكن بريطانيا أيقنت أن سكان الخليج يعارضون هذا الاتجاه .

بوادر النزاعات الاقليمية :

غير أنه باعلان الانسحاب البريطاني من الخليج بدأت سلسلة من النزاعات الاقليمية تجتاحه ، فكان نزاع ايران مع العراق على شط العرب ، وادعاءات ايران بالبحرين وبجزر أبو موسى والتي طالبت بها الشارقة أيضا وجزيرتي طنب مع راس الخيمة ، ونزاع السعودية مع أبو ظبي بشأن واحة البوريمي ، هذا فضلا عن النزاع على خط الوسط في جزء كبير من الخليج . وزاد من الصراعات ظهور بعض الحركات الداخلية ، وكان اكثرها حدة في ظفار والتي استطاع سلطان عمان القضاء عليها .

ونظرا لان بريطانيا كانت تفرض مظلة الحماية على المشيخات قبل انسحابها، فلم تكن هناك مؤسسات سياسية في معظمها ؛ كما انها لم تكن مجمعة في وحدات أكبر ، ومن ثم بدأت التفكير في الانضمام الى اتحاد فدرالي في مارس ١٩٦٨ ، ولم تنجح الفكرة حينئذ الا نجاحا جزئيا ، فالبحرين وقطر لم يدخلا هذا الاتحاد ، واستقلا في ١٩ أغسطس ١٩٧١ ، ٣ سبتمبر ١٩٧١ على الترتيب ؛ وكان اتحاد الامارات يتألف من ٧ امارات حصلت على الاستقلال في الاول من ديسمبر عام ١٩٧١ ، وأسس الاتحاد رسميا في اليوم التالي ؛ فيما عدا راس الخيمة التي ترددت بسبب نزاعها الاقليمي مع ايران بشأن جزر طنب ، ولم تنضم الى اتحاد الامارات الا في فبراير ١٩٧٢ . وساعدت بريطانيا الامم المتحدة في أن تسحب ايران ادعاءها بضم جزر البحرين في ربيع ١٩٧٠ . واشتركت مع ايران والامارات في قضايا الجزر ؛ وعملت توليفة معقدة بمقتضاها لا تسحب ايران ولا راس الخيمة ادعاءاتهما (فيما يختص بجزر طنب) والشارقة (فيما يختص بأبو موسى) وبمقتضاها ان تتمركز القوات الايرانية فيها على ان يرتفع علم الشارقة على (ابو موسى) . وقد توقعت ايران ان تسيطر تماما على هذه الجزر رغم عدم رضاء العرب وبخاصة راس الخيمة ؛ وضع هذا موضع التنفيذ في ٣٠ نوفمبر ١٩٧١ (٢١) ، هذا كما الحق بجيش الاتحاد عدد من الضباط البريطانيين عن طريق الاعارة أو التعاقد ، وكذلك في قوات الامن في الاتحاد وقطر والبحرين ، كما استمر الوجود البريطاني لفترة في الامارات في الاعمال الحكومية وفي الاعمال المالية كمستشارين حتى لفظ الانسحاب البريطاني بالكامل لم يكن دقيقا .

الولايات المتحدة الامريكية بين أمن الخليج ونفطه ودولاراته :

كان رد الفعل الاول لقرار بريطانيا بالانسحاب من الخليج هو حرص الولايات المتحدة الامريكية على استقرار الامور في الخليج خاصة وان قطع الاسطول السوفيتي بدأت تتدفق في المحيط الهندي ابتداء من مارس ١٩٦٨ ، وان كان هناك شك في تقبل الرأي العام الامريكي — والذي كان ما زال منقسما بشأن التدخل الامريكي في فيتنام — لاي تدخل أو جهد يبذل لتحل الولايات المتحدة الامريكية محل بريطانيا . ففي اليوم التالي لاعلان الحكومة البريطانية للانسحاب اعلن زعيم الاغلبية في مجلس الشيوخ الامريكي مايك مانسفيلد :« أنا اسف لشعور البريطانيين أنهم مجبرون على اتخاذ تلك الخطوة لانه سيطلب منا أن نملأ هذا الفراغ ، ولا ادري كيف سنقوم بهذا العمل لاني لا أظن بأن لدينا الرجال أو الموارد له » . ولكن في نفس الوقت لم يكن هناك مناص من التحرك حتى لا يحدث فراغ كما يعتقدون ، يحاول الاتحاد السوفيتي أن يملأه ، وحتى لا يكون هناك ايذاء للشعور الوطني والعزة القومية النامية ، فكان اتخاذ الطرق غير المباشرة . وكان عام ١٩٧١ هو عام حاسم في تاريخ الاقليم لا لانسحاب القوات البريطانية فحسب ، بل لنجاح دول الاوبك في رفع أسعار البترول لاول مرة في مؤتمري طرابلس وطهران . ورمت الولايات المتحدة بثقلها على دول الاقليم التي يمكن أن تتعاون معها كايران والمملكة العربية السعودية . وفي نفس الوقت اعلن جوزيف سيسكو وكيل الخارجية الامريكية ركائز السياسة الامريكية في الخليج وجنوب اسيا في سبتمبر ١٩٧٢ ، ليعلن على الملأ عدم وجود نية للولايات المتحدة الامريكية للتدخل في شؤون الخليج ، هذه الاسس هي (٢٣) :

١ — عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول الاخرى .

٢ — تشجيع التعاون الاقليمي بين دول المنطقة من اجل السلام والتقدم .

٣ — دعم الدول الصديقة في جهودها الرامية الى استتباب الامن .

٤ — تشجيع المبادىء التي صدرت عن اجتماع القمة في موسكو ، والخاصة بتجنب المواجهة في هذه المناطق من العالم .

٥ — تشجيع التجارة الدولية وتبادل الخدمات والتكنولوجيا .

وكان المبدأ الرابع هو الذي يعني الاتحاد السوفيتي ، كان عبارة عن أمل أكثر منه مبدأ ، فقد اسس الاتحاد السوفيتي ، رغم الوفاق ، قوة بحرية في المحيط الهندي تشكل تهديدا للمصالح الامريكية في المحيط والخليج ، ولا ينظر اليها من

الناحية العسكرية فحسب ، بل ينظر اليها ايضا من جانبها السياسي ، لانها تتضمن امكانات دعم للحركات الاقليمية . أما المبدأ الخامس فالمقصود به النفط والامور الاقتصادية ، مما يعكس اهتمام الولايات المتحدة الامريكية بالامن والموقف النفطي في الخليج .

واتخذت الولايات المتحدة الامريكية عدة قرارات فيما بين عامي ١٩٧١ ، ١٩٧٣ لتنفيذ السياسة الجديدة ، فقد عقدت الولايات المتحدة العزم على استمرار التسهيلات البحرية من البحرين ، والتي كانت قد سبق ان حصلت عليها من بريطانيا والتي كانت مركزا لرئاسة قوات الشرق الاوسط البحرية M.E.F. وبدأت العلاقات الدبلوماسية مع البحرين وقطر والامارات وعمان نتيجة شعورها بزيادة مسؤولياتها السياسية ، وقام سفير الولايات المتحدة الامريكية في الكويت بوظيفة سفير غير مقيم بالنسبة لتلك الدول الجديدة ، واخذت في عين الاعتبار طلبات المساعدة الفنية والعسكرية على شرط الا يتضمن هذا وجودا عسكريا مباشرا باستثناء الحال في ايران والسعودية حيث توجد الهيئات الاستشارية من قبل ، كذلك تضمنت هذه السياسة جهودا لتنمية التعاون بين السعودية وايران للحفاظ على أمن الخليج . على أن الاستقرار النسبي الذي حدث في منطقة الخليج في الثلاث أو الاربع سنوات التي اعقبت استقلال امارات الخليج الاوسط والادنى لا يمكن ارجاعه بالضرورة الى نجاح سياسة الولايات المتحدة الامريكية ، ذلك أن دورها في حل النزاعات الاقليمية لم يكن كبيرا ، فقد كان دور بريطانيا وايران والاردن اكبر في القضاء على تمرد ظفار ، وأما عن التعاون الايراني السعودي ، فليس من شك في انه يرجع لاحساس كل من السعودية وايران بأنهما من مراكز الثقل الرئيسية في الخليج ، وأن تعاونهما سيكون في صالحهما قبل أن يكون في صالح الاخرين ، فاتفقت السعودية وايران على خط المنتصف في الخليج والذي كان من القضايا الساخنة بينهما ؛ واتاح هذا للشاه أن يقوم بزيارة للسعودية ، ومع ذلك فقد كانت هناك بعض القضايا في سبيل التفاهم التام ، فهناك الصدام بين القومية الايرانية والقومية العربية والذي يتمثل احيانا في الخلاف الشديد حول تسميته عربي أم فارسي ، كذلك لم ترتح الدول العربية والسعودية لموقف الشاه من اسرائيل من حيث امدادها بالنفط ، كذلك لا ترضى السعودية بدور الشريك الاصغر في التعاون الاقليمي . كذلك هدأت ادعاءات العراق فيما يختص بحدودها مع الكويت ، بعد أن هددت بتحركات نحو جزيرتي وربة وبوبيان اللتين تتحكمان في الممرات المائية الى قاعدة أم القصر وكان ذلك في ربيع عام ١٩٧٣ ، وسوي النزاع الشائك بين السعودية وابو ظبي على واحة البوريمي في يوميه ١٩٧٤ بتنازل السعودية عن مطالبها وحصولها على ممر لنفطها جنوبي أبو ظبي ، وسحب ايران دعمها للحركة الكردية في العراق وسوت معها مشكلة شط العرب .

وكانت حرب اكتوبر ١٩٧٣ ايذانا بتغيرات في العلاقات السياسية والاقتصادية الدولية نظرا لما صحبها من حظر بترولي كرد فعل لامداد الولايات المتحدة الامريكية لاسرائيل بالسلاح ودعمها ، وقد ايدت دول الخليج الملك فيصل في دعوته هذه ، وانهت البحرين تأجير القاعدة البحرية الامريكية على ان يكون هذا الانهاء نافذ المفعول في بحر عام ورفعت الاوبك سعر البترول فوصل الى خمسة أمثال ما قبل عام ١٩٧١ ، واذا كانت دول الاوبك قد اثبتت وجودها ، فقد كان قلب هذه المنظمة والمحرك الرئيس لها حينئذ ايران والمملكة العربية السعودية والكويت . وشعرت الولايات المتحدة والدول الغربية خطورة التهديد بهذه المادة الحيوية ، وتحول الاهتمام من الامن الخليجي الى نفطه وما يتعلق به من مشكلات اقتصادية ، وفي سبيل تحقيق هذا الهدف بحثت الولايات المتحدة الامريكية عن تعاون دولي بين الدول المستهلكة الرئيسية ، ولكنها والدول العربية وجدت ان البحث عن تعاون ثنائي بين مجموعة المستهلكين ومجموعة المنتجين قد يكون أجدى من المواجهة . وفي ميدان التعاون الثنائي وقعت الولايات المتحدة الامريكية والمملكة العربية السعودية اتفاقا لزيادة التعاون في ميادين الاقتصاد والتكنولوجيا والصناعة والدفاع ، ورفعت تمثيلها الدبلوماسي الى مستوى سفارات في دول الخليج الادنى ، وارسلت سفراء مقيمين في البحرين وقطر والامارات وعمان في صيف عام ١٩٧٤ (٢٤) .

هكذا اصبح النفط هو بؤرة اهتمام السياسة الامريكية ، واذا كانت امريكا والدول المتقدمة في حاجة الى بترول الخليج فدول الخليج في حاجة ايضا الى تنمية ، ومن ثم فلا بد من العزف على نغمة المصالح المتبادلة ، وان تشترك الدولارات البترولية في عملية التنمية في جهات اخرى من العالم ، وجذب الدول الخليجية وربطها بالاقتصاد الغربي وذلك لامتصاص العوائد البترولية او جزء كبير منها على الاقل . وفي الحق أن فوائض العائدات البترولية تستثمرها المؤسسات المصرفية الغربية مثل تشيس مانهاتن ، وفرست ناشيونال سيتي ، واتحاد البنوك السويسرية ، فهذه البنوك تقوم بالاستثمار وتقدم الاستشارات ، ففي عام ١٩٧٤ مثلا قدم احد بنوك المانيا الغربية النصح للكويت لشراء ١٤٪ من اسهم شركة ديملربنز ، ويقوم مكتب استثمارات الكويت في لندن بشراء اسهم وانصبة وممتلكات عقارية ويقدم له بنك انجلترا الاستشارات اللازمة ، كما اسهمت الشركة الكويتية للاستثمار (تملك الحكومة ٥٠٪ من اسهمها) في شركات الشحن وسفن البضائع العاملة في البحر المتوسط ، هذا فضلا عن شراء فندق هيلتون في جورجيا بالولايات المتحدة الامريكية ، وزادت عمليات الاقراض للحكومات ، فقد اقرضت ايران الحكومة البريطانية ، واقرضت المملكة العربية السعودية كندا وفرنسا قروضا تسدد على عشر سنوات ، وتتجه البنوك العربية الى اشراك رؤوس اموالها في مشروعات تكنولوجية مشتركة مثل صناعة الادوية السويسرية .

اللجان الاقتصادية الامريكية الخليجية المشتركة :

واحيت الولايات المتحدة الامريكية ما يعرف باللجان الاقتصادية المشتركة ، كنوع من الاتفاقيات الثنائية المشتركة في المجالات الاقتصادية والتكنولوجيـــة ، اقدمها اللجنة الامريكية ــ الكندية للتجارة والشؤون الاقتصادية التي تشكلت عام ١٩٥٨ ، واللجنة الامريكية ــ اليابانية للتعاون في البرامج العلمية عام ١٩٦١ ، فهاتان الاتفاقيتان تعتبران من اقدم الاتفاقيات غير الدفاعية التي عقدتها الولايات المتحدة الامريكية ، واعقبها اتفاقيات متعددة مع دول اخرى كالمكسيك ويوغسلافيا وبولندا واليابان ، فضلا عن مصر وتونس والاردن والهند حتى بلغت ٢٨ اتفاقية ثنائية في ميادين العلوم والتكنولوجيا في اوائل عام ١٩٧٥ . وقد وقع الامير فهد احدى هذه الاتفاقيات عن المملكة العربية السعودية في يونيـــو ١٩٧٤ مع هنري كيسنجر وزير خارجية الولايات المتحدة الامريكية ، وبمقتضاها يراس هذه اللجنة وزير الخزانة الامريكي ووزير المالية السعودي ، وتهدف هذه الاتفاقية الى مـــد المملكة العربية السعودية بجميع انواع المعونات الاقتصادية والفنية في ميـــادين العلوم والتكنولوجيا والتعليم والتصنيع والزراعة ، على ان تقوم حكومة المملكة العربية السعودية بالتمويل ، وذلك من اجل مساعدة السعودية على اشباع رغبتها في تنويع انتاجها واستثمار دخولها (٢٦) .

وقام كيسنجر بعقد اتفاقية مماثلة مع ايران في أواخر عام ١٩٧٤ ركـــزت على ميادين النقل ، والاسكان ، والقوة النووية ، وتعتبر هذه اللجان اكثر اللجان الاقتصادية المشتركة طموحا ، فقد وصفت بعد اول اجتماع رسمي لهـــا فـــي واشنطون بأنها اكبر اتفاق تجاري عقد بين دولتين ، فبمقتضى هذا الاتفاق سوف تزيد تجارة الولايات المتحدة الامريكية مع ايران عن كل التجارة الاوروبية معها ، على اعتبار انها ستزيد عن ٢٠ بليون دولار حتى نهاية عام ١٩٨١ وذلك بخلاف المعاملات غير النفطية وغير الحربية .

ويفسر المحللون لجؤ الولايات المتحدة الامريكية الى هذه السياسة بأنها نوع من المجاملة لايران والمملكة العربية السعودية ، وهما اللتان تعتمد عليهما في مدها بجزء كبير من حاجتها النفطية وخاصة بعد ازمة الطاقة التي شهدتها في خريف عام ١٩٧٣ ، واذا كان هذا صحيحا الى حد ما ، فمع ذلك لا يمكن انكار ان الولايات المتحدة الامريكية شأنها شأن الدول الاخرى المتقدمة قد ايقنت بصورة مكثفة بعد أزمة الطاقة تلك ، مدى الارتباط الاقتصادي والاعتماد المتبادل بين اعضاء الاسرة الدولية ، وقد وضح هذا من تصريحات المسؤولين عن السياسة الامريكية خلال النصف الاول من عام ١٩٧٤ ، فالرئيس السابق نيكسون يصرح بقوله : « عندما بدات هذه الادارة في ممارسة عملها كان من الواضح ان العالم قد تغير بصـــورة

اساسية ، وأن على السياسة الامريكية أن تتغير بنفس الطريقة » ، واشار بصورة محددة الى هذه التغيرات ذات الطبيعة الاقتصادية بقوله : « بينما نحن نتحول من عصر المواجهة الى عصر التعاون ، تصبح التجارة اكثر اهمية ، فنحن نتحول الى دور جديد في اقتصاد عالمي مترابط اجزائه ، ومن ثم لا بد من خلق نظام اكثر كفاءة يجعل اقتصادنا متكامل مع الاقتصاد العالمي » (٢٧) .

وهذا معناه أنه بالاضافة الى مشكلة الطاقة ، فان الوفاق قد زاد من اهمية التجارة والمنافع الاقتصادية كوسيلة للتعامل والسلوك في النظام العالمي . ويمكن تبين أكثر من هدف أو بعد لهذه اللجان بالنسبة للولايات المتحدة الامريكية ذاتها منها **البعد الاقتصادي** وهذا له أولويته واكثر الابعاد وضوحا ، فهناك فوائد ضخمة من اللجان المشتركة مع السعودية وايران لانها على حد تصريح جويل بيلر مساعد نائب وزير الدولة الامريكي ، بأن هذه اللجان في نهاية عام ١٩٧٥ ، ١٩٧٦ سوف تكون عاملا هاما في عودة الدولارات البترولية مرة أخرى الى الولايات المتحدة الامريكية نتيجة مشتروات الدول المنتجة للنفط لسلع الدول المستهلكة للنفط . **البعد السياسي :** وقد فسره جوزيف كرافت أحد مساعدي كيسنجر بقوله « انه بأسلوب بسيط يمكن القول بأنه باستعمال ايران والمملكة العربية السعودية للتكنولوجيا الامريكية ، يمكن للولايات المتحدة اقناع هاتين الدولتين بأهمية التعاون معها في الشؤون السياسية » (٢٨) .

السلاح الامريكي ودول الخليج :

ويتصل بالمصالح التجارية والمالية ايضا بيع السلاح لدول الخليج ، وتعتبر مبيعات السلاح لدول الخليج من اكثر المبيعات ربما بالنسبة للغرب ، فعلى سبيل المثال كانت قيمة مبيعات الولايات المتحدة الامريكية عام ١٩٧٤ لدول الخليج نحو ٤ر٤ بليون دولار (٥٤ ٪ من جميع مبيعات الولايات المتحدة الامريكية من السلاح) وقد انخفض هذا الرقم قليلا عام ١٩٧٥ فبلغ ٣ر٤ بليون دولار (٤٦ ٪) وكانت فرنسا هي المورد الثاني للسلاح عام ١٩٧٤ بمبيعات بلغت بليون دولار ، وتلتها المملكة المتحدة بنصف بليون دولار ، ثم الاتحاد السوفيتي وشرق أوروبا في المكان الرابع بنحو ٣٦٠ مليون دولار (لاحظ ضآلة نصيبها) وفي كل هذه الحالات فان هذه الارقام تمثل زيادة قدرها ٥٠ ٪ منذ حرب اكتوبر وارتفاع اسعار البترول ، فارادة الشراء قابلتها الرغبة في البيع ، فقد ارتفعت ميزانية التسليح منذ عام ١٩٧٠ في ايران بمعدل ٥٠٠ ٪ ، وتضاعفت في العراق ، وارتفعت الى ٧٠٠ ٪ في السعودية (٢٩) . والولايات المتحدة الامريكية ودول الغرب تستجيب لطلبات دول الخليج المتزايدة من السلاح لتقوي من الروابط بينهما ، ولكن في نفس الوقت لزيادة تحسين موازين المدفوعات في الغرب ، فضلا عما يجري وراء

الكواليس بصوت منخفض « اذا لم نبع لهم ، فهناك دول أخرى ستبيع لهم » ولكن الاستجابة لهذه الطلبات معناها زيادة ارتباط الغرب وعلى راسه الولايات المتحدة الامريكية بالامن العسكري للخليج ، نظرا لان مبيعات السلاح قد ارتفعت بصورة درامية .

تطور الميزانية العسكرية لدفاع الخليج بالمليون دولار (١٩٧٠ — ١٩٧٥) (٣٠)

السنة	ايران	العراق	السعودية	الكويت	البحرين	عمان
١٩٧٠	٩٦١	٤٧٧	٢١٣	٨٨	٣ر٥	—
١٩٧١	١٣٥١	٥٢٩	٢٣٦	١٠٣	٣ر٧	—
١٩٧٢	١٨٤٧	٥٠٩	٦٧٤	١٠٨	٣ر٧	—
١٩٧٣	٢٤٥٢	٥٥٨	٩٨٨	١٣٢	٤ر٥	f
١٩٧٤	٥٦٩٤	١٠٢٤	١٥١٥	٣٨٩	٧ر٥	f
١٩٧٥	١٠٤٠٥	٨٠٣	٦٣٤٣	١٦٢	f	٣٥٩

وليست المسألة هنا مسألة بيع وشراء ، فالفنيون الامريكيون ينتشرون في ايران ويوجدون بأعداد كبيرة في السعودية ، وقد طلبت السعودية من مؤسسة فينيل بلوس انجلوس تزويدها بألف رجل من العسكريين الامريكيين السابقين وذلك لتدريب الحرس الوطني كما طلبت ايران من مؤسسة امريكية ان تقيم لها نظام اتصال للمخابرات عبر الخليج ، كل هذا معناه الاثر الفعال للولايات المتحدة الامريكية في تنمية القوة العسكرية لدول الخليج وبالتالي زيادة امكانات جرها الى صراع او صراعات ليست من اختيارها ، نتيجة تعرض ارواح الامريكيين العاملين هناك للخطر . وتقدر وزارة الدفاع الامريكية أن عدد الامريكيين الذين يعملون في الخليج سوف تصل الى ١٥٠ الف نسمة عام ١٩٨٠ ، سواء في المجالات الاقتصادية او العسكرية * (٣١) .

ليس من شك في ان مصالح الامن بالنسبة للعالم الغربي تقتضي مع الاتحاد السوفيتي من الانتشار في الخليج ، لذلك كانت سياسة الولايات المتحدة هي دعم ايران عندما بدأ ضغط السوفيت عليها عقب الحرب العالمية الثانية ، وتجلى هذا الدعم في المساعدات العسكرية ، والقروض التي بلغ مجموعها ٤ر١ بليون دولار فيما بين عامي ١٩٤٧ ، ١٩٦٩ ، ثم الحقتها بالحلف المركزي ، وفي عام ١٩٥٩

---

* التقدير في ظل عدم ظهور تطورات مفاجئة مثل احداث ايران .

دخلت معها في معاهدة مقتضاها أن الولايات المتحدة الامريكية تتخذ كافة الاجراءات العسكرية حسب ما يتفق عليه ، اذا ما حدث اعتداء على ايران . كذلك كان وجود القوة البحرية السوفيتية في المحيط الهندي مما أقلق الغرب حتى ولو من الناحية السيكولوجية ، لاحتمال أن يقوم الاسطول السوفيتي في وقت ما بغلق الخليج العربي ومنع تدفق البترول ، ومن ثم كان تشجيع الغرب لايران لاحتلال جزر طنب وابو موسى من ناحية ، وتنمية القاعدة البحرية في جزيرة ديجو جارسيا في المحيط الهندي . ويعتقد الامريكيون في نفس الوقت أن سباق التسلح في الخليج فيه من الخطورة الشيء الكثير على استقرار الاقليم ، فقد يدفع هذا المؤسسات العسكرية أو يشجعها على أن تقوم بدور سياسي ، كما حدث في أثيوبيا والبرتغال ، بل ويخشون أيضا من تصاعد الصراعات بين دول الاقليم ، وفي ضوء هذه التحليلات يتساءل الساسة الامريكيون ، هل مبيعات الاسلحة من جانب الولايات المتحدة والغرب بصفة عامة تخدم الامن القومي للغرب أم انها في الواقع تضره على اعتبار انها تزيد من المخاطرة وعدم الاستقرار سواء في داخل دول الخليج أو بين دوله بعضها والبعض الاخر مما يؤدي في النهاية الى وقف أو قلة تدفق النفط ، ولا شك أن احداث ايران الاخيرة أثبتت كيف شل انتاجها النفطي طوال الازمة ، حتى أصبحت هي أحيانا مستوردة .

الواقع أن هذه من المسائل التي تجعل الساسة الامريكيين في حيرة ، ويقترح السناتور ادوارد كيندي في هذا المجال عدة خطوط رئيسية بالنسبة للتعامل مع دول الخليج أهمها (٣٢) :

١ ـ يجب التأكد بأن مبيعات الولايات المتحدة للاسلحة لدول الخليج ، لا بد وأن يقابلها نوع من النفوذ أو التأثير في دوله ، وفي نفس الوقت لا يجب الاهتمام ببيع السلاح فحسب بل اقامة علاقات اقتصادية متكاملة مما يؤدي بالطرفين الى تنمية مصالحهما المشتركة ، كما لا يجب على الولايات المتحدة الامريكية أن تقبل دون مناقشة تأكيدات قادة الخليج بأن بقاء أو تحسن العلاقات معها يعتمد على حصولها على السلاح دون قيود حينما يتعارض هذا مع ما تراه الولايات المتحدة يمكن أن يؤدي الى صراع في الاقليم ، ولعل في تجارب الولايات المتحدة الامريكية في الهند والباكستان وتركيا ما يؤيد هذا الرأي . كذلك ما الذي يضمن للولايات المتحدة الامريكية أن سلاحها الذي يشحن لدولة ما انتهى به الامر أن تستخدمه دولة اخرى ؟ كالاسلحة المباعة للمملكة العربية السعودية والتي قد يتجه بعضها الى دول المواجهة مع اسرائيل .

٢ ـ أن تقوم الولايات المتحدة بتصدير الاحتياجات العسكرية لدول الخليج ، واحتمالات التناقض التي قد تنتج عن تدفق الاسلحة اليها لان دول الخليج

على حد قولهم) ليست لديها فكرة واضحة عن مدى احتياجاتها الدفاعية ومتى تنتهي هذه الاحتياجات ، لتبدأ احتياجات الجيران . وفي الحق أن دول الاقليم تسلح نفسها لاغراض شتى منها لمواجهة حالات داخلية (كما كان الحال في العراق ايام تمرد الاكراد) ومنها للمواجهة الاسرائيلية،وبعضها كايران الذي تواجهمجموعة من التهديدات ليسالاتحاد السوفيتيالا واحدا منها . وللاسف فان الولاياتالمتحدة الامريكية ذاتها تساعد احيانا على تنشيط الطلب على السلاح ، كما حدث حين هدد وزير الدفاع الامريكي شيلزنجر باستعمال القوة في الخليج اذا لم تحصل الولايات المتحدة على النفط ، مثل هذه التصريحات لا تخدم الولايات المتحدة الامريكية بل على العكس تزيد من الطلب على السلاح ، وتزيد من قوة مقاومة التعاون مع الولايات المتحدة الامريكية فيما يختص بالنفط واسعاره .

يجب على الولايات المتحدة الامريكية أن تفصل فصلا تاما بين قضيتين هما ضخامة القائمة التي تدفعها ثمنا للنفط وسياستها الخاصة ببيع السلاح ، ذلك انه من الواضح أن بيع السلاح بملايين الدولارات يعوض جزء كبيرا من هذه الفاتورة كل عام ، ولكن هذه المبالغ لا قيمة لها اذا كانت الولايات المتحدة ستشتري بها مخاطرات وصراعات يمكن تجنبها . كذلك يجب مقاومة الاغراء الذي تحدثه مبيعات السلاح الامريكية في الخارج ، لانها تزيد من الانتاج العسكري الامريكي ، وبالتالي تنخفض تكاليف الدفاع الامريكية ، ولكن هذا الامر في الحقيقة يشوه الصورة الحقيقية لهذه التكاليف ، والتي قد يدفع ثمنها حياة الالاف من الامريكيين .

ان تعمل سياسة الولايات المتحدة الامريكية في الخليج ، سواء على مستوى دوله منفردة او مجتمعة ، للوصول الى فهم مشترك للمصلحة المشتركة — في هذه الدول ، وبين بعضها والبعض الاخر — فيما يختص بالامن العسكري والسياسي للاقليم ، ويا حبذا لو تركت الاجراءات الامنية الى دول الخليج نفسها .

لا بد من اتفاق بين الولايات المتحدة الامريكية والدول الاخرى التي تبيع السلاح على تنظيم بيع السلاح في اقليم الخليج ، فليس منها من له مصلحة في قيام صراعات فيه وبالتالي توقف ضخ النفط الذي هي في اشد الحاجة اليه ، وقد يقول البعض بان الدول الغربية التي تبيع السلاح لن توافق على هذا الاتجاه ، ولكن يجب أن يكون واضحا أن مشكلات الخليج وامنه لا يمكن فصلها عن القضايا السياسية الاقتصادية التي يعيشها الغرب كتدفق النفط اليه ، واستعادة الدولارات البترولية وحلف شمال الاطلنطي . ولكن حظر او تقييد السلاح لدول الخليج قد يجعلها تلجأ للاتحاد السوفيتي ، رغم اختلاف الايديولوجيات ، وهذه الحقيقة تزيد من حاجة الولايات المتحدة الامريكية للعمل مع دول الخليج لا ضدها ،

في محاولة لفهم المقصود والهدف من تنظيم شراء السلاح ، وسوف تنجح هـذه السياسة اذا اقتنع ساسة دولة الخليج انها في مصلحتها .

واخيرا قد لا يقتصر تدفق السلاح الى دول الخليج على الانواع التقليدية ، بل قد يتطور الى الانواع النووية الخطرة ، خاصة وان دول الخليج تملك المال ، وقد يقال ان تدفق السلاح التقليدي الى دول الخليج قد يحول دون التفكير فـي الاسلحة النووية ، ولكن لا شك ان الاحباط او الفشل الذي قد تصادفه دولـة خليجية في الحصول على سلاح ما قد يجعلها تفكر في نوع اخر ، وقد تجد مـن يساعدها في الحصول عليه ، وهذا موضوع يحتاج الى جهد مكثف .

هذه هي خطوط السياسة الامريكية في الخليج ولكن الامر ليس بهـذه البساطة ، ذلك انه لا يمكن التنبؤ بدقة بميزان القوى في الخليج حتى للعقد القادم فقط ، فتشابك الامور وتعقدها نتيجة تغير في ميزان الطاقة العالمي ، أو ظهور حكومات جديدة في الخليج أو ظهور قادة جدد ، أو تطور السياسة السوفيتية في الخليج والمحيط الهندي ، أو حل الصراع العربي الاسرائيلي أو تغير للنظم في ذلك الحائط الممتد من افغانستان الى باكستان والهند ، في كل هذه المتغيرات ستجد دول الخليج نفسها مرتبطة بها وتتأثـر بها ، من ثم كان على الولايـات المتحـدة الامريكية أن تعمل وفق هذه الظروف والمتغيرات ، حيث يظل لها التأثير الاول والاعظم .

الاتحـاد السـوفيتي والخـليج

التطلع الدائم نحو الخليج :

كانت روسيا هي القوة الثالثة ذات المصالح والاهتمامات بمنطقة الشرق الاوسط بعامة والخليج بخاصة بعد فرنسا وبريطانيا . وفي الحق ان نجاح روسيا في أن تصبح قوة أوروبية كبرى كان على حساب تدهور الامبراطوريتين العثمانية والفارسية ، وقد تركزت اطماع روسيا القيصرية على التحكم في كل من البحـر الاسود وبحر قزوين ، ودفع الضغط الروسي كلا من السلطان العثماني والشاه الفارسي نحو الداخل في اسيا ، وعندما انهارت الدولة الصفوية عام ١٧٢٢ كان الصراع الدبلوماسي بين كل من الروس والعثمانيين لابتلاع فارس ، وكادت تحدث المواجهة الحربية لولا الوساطة الفرنسية التي ارتضاها الطرفان بتقسيم الاقاليم الغربية وما وراء القوقاز بينهما ، ولكن هذا لم يمنع روسيا الديناميكية من مهاجمة وتخطي حدود الدولة العثمانية الواهية وظل الامر على هذه الحـال لمدة قرن ونصف ، ثم كانت معاهدة توتشك كينارجي عام ١٧٧٤ بمثابة معلم رئيسي على

طريق العلاقات العثمانية الروسية حتى الحرب العالمية الاولى ، وبمقتضاها ، انتهت سيطرة الدولة العثمانية على البحر الاسود ، واعتبرت بريطانيا هـــذه المعاهدة بمثابة انذار لها في الشرق الاوسط،ذلك انها كانت تتوسع في امبراطوريتها في الهند حينئذ،وظهر ان الروس في الشرق الاوسط يهددون لاول مرة المداخل الغربية للهند وبصفة خاصة عن طريق ايران . وحاول نابليون بعد فشله في الحملـة الفرنسية على مصر غزو الهند عن طريق اخر ، عن طريق ايران بتحالف الدولة العثمانية واسرة كاجار في فارس ، ولكنه ترك هذه الساحة نهائيا بعد صلحه مع روسيا (تيلسيت ١٨٠٧) وهاجمت القوات الروسية ايران ، وكانت تهاجمها من قبل ولكن بعد ان فقد شاه ايران حليفه ، استطاعت روسيا أن تجبره (عام ١٨١٢) على الاعتراف بحقوق الروس كحقهم وحدهم في ملاحة بحر قزوين واستيلائهم على بعض المقاطعات الشمالية من فارس ، مما اضطر الشاه أن يوقع معاهدة تحالف مع بريطانيا عام ١٨١٤ ، وهذه المعاهدة هي التي ظلت أساسا للعلاقات البريطانية الايرانية حتى انهيار أسرة كاجار في فارس عام ١٩٢٥ : والطريف في الامر أن كلا من بريطانيا وروسيا كانتا تقفان لبعضهما بالمرصاد ، فاذا حصلت بريطانيا على امتياز ما في ايران طالبت روسيا بمثله ، فعندما منح البارون رويتر امتياز فتح البنك الامبراطوري في ايران عام ١٨٩٩ طالب الروس بامتياز مثله ، وحصلوا عليه وان كان في الحقيقة متفرعا من وزارة المالية الروسية .

ولكن خوف بريطانيا من روسيا بدأ يختفي نتيجة تصاعد القوة الالمانية من ناحية وتدهور قوة روسيا القيصرية وهزيمتها أمام اليابان (١٩٠٤ ــ ١٩٠٥) من ناحية أخرى فضلا عن ظهور القوى الثورية في داخلها ، فكانت اتفاقية عام ١٩٠٧ والتي قسمت ايران بمقتضاها الى منطقتي نفوذ يفصلهما عن بعضهما نطاق محايد : المنطقة الاولى وتضم المحافظات الشمالية الخمس من ايران وفيها يصول النفوذ السوفيتي ، وله حرية مد السكك الحديدية ، انشاء البنوك ، البرق ، الطرق ، وجميع المصالح الاقتصادية ، والقسم الجنوبي تمارس فيه نفس الحقوق ولكن بواسطة بريطانيا . وسرعان ما احتلت القوات القيصرية المحافظات الخمس حتى قامت الحرب العالمية الاولى وقامت الثورة البلشفية وانهارت الجبهة الروسية ، وكان على الثورة أن تثبت أقدامها في الداخل ، لذلك سحبت قواتها من ايران . وعلى العكس كانت هناك معاهدة الصداقة الروسية الايرانية عام ١٩٢١ والتي بمقتضاها أكد السوفيت استنكارهم للاحتلال القيصري لشمال ايران والحصول على امتيازات هناك ، والتي تركوها كتعويض عن فترة الاحتلال ، ولكن كانت هناك مادة واحدة هي اساس كل الاضطرابات في العلاقات بينها فيما بعد وهي التي تمنع الموقعين على تلك المعاهدة من السماح لاي جماعات او منظمات أو قوى باستخدام اراضي اي منهما للقيام بعدوان على الاخر ، وانه يحق لروسيا ان ترسل

قواتها الى ايران اذا ما احست الاولى بخطر احتلال ايران بواسطة قوى اجنبية مصادقة لروسيا . وكان هذا هو تبرير احتلال الروس لايران في الحرب العالمية الثانية وما بعدها (٣٣) .

اما في القسم الجنوبي من ايران فقد ظهرت شركة البترول الانجلوفارسية ، واصبحت ايران هي التي تمد الاسطول البريطاني بالوقود ، واصبحت اهمية الخليج لا تقل اهمية عن قناة السويس بالنسبة لبريطانيا ، وعندما نشبت الحرب العالمية الاولى ، كان النفوذ البريطاني هو السائد في الخليج واستمر هكذا حتى أعلنت بريطانيا انسحابها من الخليج عام ١٩٦٧ .

الصراع العربي الاسرائيلي واثره على السوفيت في الخليج :

يذهب بعض الباحثين الى أن الصراع العربي الاسرائيلي هو الذي جعل من الاتحاد السوفيتي قوة مؤثرة في الشرق الاوسط بعامة ، ولكن ظهور الاتحاد السوفيتي كاحدى القوتين الاعظم بعد الحرب العالمية الثانية ، وحرصه على امن حدوده الجنوبية كامتداد لسياسة روسيا القيصرية ، ورغبته في النفط وعوائد النفط ، هذه عوامل حتمية لوجوده حتى ولو لم تخلق اسرائيل . فمنطقة الشرق الاوسط بما فيها الخليج هي تخومه الجنوبية ، وهي امتداد للنطاق الذي ارادت الولايات المتحدة الامريكية أن تطوقه به ، ومن ثم فان موسكو تسعد كثيرا بأية اضطرابات تحدث في التخوم الجنوبية سواء في قبرص أو تركيا وايران والعراق ، او دول الخليج وافغانستان ، وتستفيد منها بطريق غير مباشر لانها تضعف من الامتداد الجنوبي لحلف شمال الاطلنطي . ونظرا لاهمية الخليج بخاصة للاتحاد السوفيتي فان سياسته حياله ، تتسم بالحذر والحكمة ، على عكس موقفه في الصراع العربي الاسرائيلي ، ويظهر هذا في حالة تركيا ، فالعلاقات بينهما هي علاقات امنية بالدرجة الاولى ، بينما هي مع ايران الدولة المجاورة لتركيا ، تتدخل فيها اهتماماته بنفط ايران والخليج بعامة . وقد يفسر هذا زيادة الحساسية مع ايران ، واتخاذه موقفا عدائيا من زيادة روابط العلاقات الامريكية الايرانية في ١٩٥٨ــ١٩٥٩ ، أكثر مما حدث بنفس الدرجة مع تركيا وباكستان .

فقد وصل الامر بموسكو الى التهديد باحتلال أجزاء من ايران ، اذا احست بتهديد لامنها طبقا لمعاهدة ١٩٢١ ، وبدأت بعدها مفاوضات لعقد معاهدة عدم اعتداء ، وان لم يصادفها التوفيق ، كذلك لم تكن المرة الاولى التي يطلب فيها الاتحاد السوفيتي من ايران الخروج من الحلف المركزي ، ولذلك ابان ازمة برلين عام ١٩٦١ .

ولكن الوفاق السوفيتي الامريكي الذي اعقب أزمة الصواريخ الكوبية ، غير الموقف في كل من تركيا وايران ، فقد بدات تتحسن العلاقات السوفيتية الايرانية عندما اكدت حكومة الشاه بأنها لن تسمح باقامة قواعد صواريخ على ارضها ، ودخلت العلاقات السوفيتية الايرانية دورا جديدا منذ منتصف الستينات تتميز بالاسترخاء ، وتوافق هذا الاسترخاء السياسي سواء كان نتيجة أم سببا مع عدم اهتمام ايران بالحلف المركزي كثيرا .

لم يكن باستطاعة الحكومة السوفيتية استخدام الصراع العربي الاسرائيلي للتقدم من اقليم الخليج ، رغم علاقتها الوطيدة والنشطة مع كل من ايران والعراق ، وفيما عدا هذا فهو يحاول أن يخطب ود الكويت والبحرين وقطر ودولة الامارات وعمان والعربية السعودية . وليست له علاقات دبلوماسية رسمية سوى مع الكويت . ومع أن الاتحاد السوفيتي قد ساعد على البناء العسكري للعراق ، فان وجوده في الخليج غير ظاهر باستثناء زيارة بعض قطع الاسطول السوفيتي لميناء أم قصر في العراق حيث تقدم له تسهيلات بحرية ، وحتى هذه الزيارات لا تعني ان له قاعدة بحرية هناك .

واذا نظرنا الى الاتحاد السوفيتي في الخليج منذ عقد واحد سنجد ان أثره ضئيل وربما أقل منه في أي جزء من العالم الذي شد انتباه السوفيت منذ أن باشر خروتشيف « سياسة التقدم في العالم الثالث » في منتصف الخمسينات . ويذهب الباحثون الى أن انجازات السوفيت في الاقليم لم تكن في مستوى طموحه ، ولم يكن هذا راجعا الى نقص في اهتمام السوفيت بالاقليم ، فليس من شك في أن اقليم الخليج يمثل اهمية استراتيجية خطيرة لانه كما ذكرنا يمثل تخومه الجنوبية موقعا وبنفطه موضعا ، هذا فضلا عن أن الاقليم غني بمشكلاته الاقليمية التي قد يتمكن الاتحاد السوفيتي من النفاذ عن طريقها ، واثبات وجوده ، ولكن لم يوجد من دول الخليج ما يزيد اهتمامه به باستثناء ايران والعراق .

وزاد من عدم اهتمام دول الخليج بالاتحاد السوفيتي ضعف أثر الصراع العربي الاسرائيلي في مراحله المتقدمة على الخليج ، فقد قامت الحروب الثلاثة الاولى (١٩٤٨ ، ١٩٥٦ ، ١٩٦٧) دون أن تؤثر على عملية التنمية في الاقليم ، أو تسمح بتليين العلاقات مع الاتحاد السوفيتي ، وان كان الملاحظ ان دول الخليج بدات تدعم دول المواجهة بعد حرب ١٩٦٧ ، ومن ثم اصبحت هناك رابطة او حلقة اتصال بين سياسة دول الخليج وسياسة دول المواجهة بعد تلك الحرب ، ولكن الملاحظ انه منذ حرب ١٩٧٣ ، ظهرت تطورات جديدة ادت الى طموحات للسوفيت وامكانات لتنشيط دورهم في الاقليم .

ومن ثم يمكن أن نعالج هنا باختصار أثر الحرب العربية الاسرائيلية الرابعة ، والتي قد يكون لها أثر على وضع السوفيت في اقليم الخليج ، وهي محاولة مبدئية قد تلقي ضوءا وتسمح بمزيد من البحث لمستقبل ومشكلات السوفيت في الخليج .

الاتحاد السوفيتي ونفط الخليج بعد حرب ١٩٧٣ :

عندما استخدم العرب النفط في اعقاب الانتصار الحربي ١٩٧٣ ، استخداما استراتيجيا ، كان هذا مما أثلج صدر الاتحاد السوفيتي ، فقد قامت استراتيجية الدول العربية المنتجة على اساسين :

١ ــ قطع وصوله الى أمريكا باصدار هذا الامر الى الشركات الغربية المنتجة .
٢ ــ خفض صادرات البترول العربي المتجه الى الدول الغربية لايقاظها وتجميعها في كتلة ضاغطة على الولايات المتحدة الامريكية ، وقد وجهت الولايات المتحدة الامريكية الدعوة الى تكوين جبهة من الدول الصناعية المستهلكة ضد جبهة الدول المنتجة ، ولكنها لم تجد قبولا ، وبدأت الدول الاوروبية في عقد اتفاقات مباشرة مع الحكومات العربية ، كاتفاق انجلترا وفرنسا مع المملكة العربية السعودية ، واتفاقات اليابان مع دول الخليج ، واتفاق الهند مع العراق ، وبذلك أحدثت هذه الوقفة العربية صدعا في حائط العلاقات الامريكية الاوروبية . كذلك رفضت الدول الاوروبية الاعضاء في حلف الاطلنطي كاسبانيا التعاون مع الولايات المتحدة الامريكية في امدادات السلاح الى اسرائيل اثناء الحرب . وليس من شك في ان هذا الصدع في دول حلف الاطلنطي هو ما يسعى اليه السوفيت ، لانه يهن من قوة الحلف ، وبالتالي يقوي حلف وارسو . واذا كانت هذه الازمة بالنسبة للغرب قد مرت مع ارتفاع اسعار النفط ، فانها قد ادخلت متغيرا جديدا في التوازن العربي الاسرائيلي يعتقد السوفيت أن بامكانهم أن يستخدموه في مواجهة أخرى ، على اعتبار أن أي ضعف في حلف شمال الاطلنطي ، أو أي مواجهة بين الدول الصناعية المستهلكة للبترول والدول المنتجة والمصدرة له ستكون لحساب الاتحاد السوفيتي. والواقع أن اهتمام موسكو بالنفط لم يرجع الى السنين الاخيرة ، في ظل ما يطلقون عليه ازمة الطاقة ، ذلك ان معاهدة ١٩٢١ والتي استنكر فيها البلاشفة اية أطماع لروسيا وايران لم تبطل ادعاء احقيتها في امتيازات النفط في شمال ايران والتي كان أحد الرعايا الروس قد حصل عليها قبل الثورة البلشفية ، وحاولت الحصول على هذا الامتياز مرة أخرى في فترة ما بين الحربين ، حين أرادت موسكو لنفسها اكتفاء نفطيا ، بل وطلب ستالين امتيازات نفطية عام ١٩٤٤ في شمال ايران وحصل على وعد بهذا عام ١٩٤٧ في سبيل سحب قواته من اذربيجان ولم يلح على هذا الموضوع ، ربما لانه هو نفسه كان قد نقض اتفاقية

طهران لعام ١٩٤٣ مع روزفلت وتشرشل والتي بمقتضاها كان على القـــوات الروسية الرحيل عن ايران عام ١٩٤٦ ، وفي نفس الوقت رفض البرلمان الايراني هذا الطلب (٣٥) .

يعتبر الاتحاد السوفيتي المنتج الاول للنفط بين دول العالم ، لا يتفوق عليه الا اقليم الخليج ككل ، بينما تأتي الولايات المتحدة الامريكية بعده (٥٤٠ ، ١٠٩٥ ، ٤٦٥ مليون طن أو ١٧٫٨٪ ، ٣٦٪ ، ١٥٫٣٪ من الانتاج العالمي عام ١٩٧٧) .

الموقف النفطي السوفيتي :

ويستهلك الاتحاد السوفيتي في الوقت الحاضر ما يعادل ٦٠٪ من مجموع استهلاك الولايات المتحدة الامريكية ، أو ما يزيد قليلا على استهلاك دول السوق المشتركة التسع ، ومع ذلك فهو الان يكتفي ذاتيا في كل مصادر الطاقة ، ويعتبر مصدرا لها ، ولكن رغم الثقة بمستقبل الطاقة هناك ، فان القادة السوفيت قلقون على الطاقة في العقود القادمة وقد اكد مشروع السنوات الخمس (١٩٧٦ ــ ١٩٨٠) على الصناعات التي تستخدم كما هائلا من الطاقة كنواة للاستراتيجية الاقتصاديـــة السوفيتية ، ونبه الى ضرورة توافر موارد للطاقة جديدة في المستقبل كتنميـــة حقول سيبيريا وغيرها في المناطق المتاخمة من الاتحاد السوفيتي الاسيوي (٣٦) . ويستهلك الاتحاد السوفيتي في الوقت الحاضر نحو ٨٠٪ من طاقته في القســم الاوروبي ، ولذلك ارتفعت تكاليف الاستخراج كثيرا في هذا القسم نتيجة الاستنزاف وسوء الاحوال الجيولوجية ، من ثم فهو يستمد ٦٠٪ من حاجته محليا . ومـــن المتوقع ان تنخفض هذه الكفاية الى ٤٠٪ في الثمانينات (٣٧) . كذلك تعتمد دول الكميكون على الاتحاد السوفيتي في امدادها بالنفط الى حد كبير ، ويزداد الاعتماد على الغاز والفحم والكهرباء السوفيتية . من ثم فلا بد في المستقبل من الحاجة الى زيادة الموارد وبخاصة من شرق جبال اورال او سد الفجوة بين الانتاج والاستهلاك بالاستيراد ، وتبدو تكاليف الاستخراج عالية شرق الاورال ، فقد بلغت تكاليف مد طريق طوله كيلو متر ما يزيد على نصف مليون روبل في حوض نهر اوب ، كمـــا تختفي كل عام عشر الجرارات في المستنقعات ، ويعمل الحفارون على جزر لا بد من بنائها ، وهذا يقتضي سنوات للانتهاء منها . اما القسم الشمالي من سيبيريا والشرق الاقصى فهي تحت صقيع دائم ، ويرتفع فيها المدى الحراري السنوي الى ٣٠ درجة مما يقتضي استخدام معدات على درجة كبيرة من التقدم التكنولوجي وبالتالي مرتفعة القيمة ، وقد بلغت تكاليف مد طريق طوله كيلو متر واحد مـــا يتراوح بين ١٫١ ، ١٫٦ مليون روبل (٣٨) ، من ثم فرغم أن الحوض السيبيري يعد من أكبر الاحواض الرسوبية في العـــالم (خمسة اضعاف مساحـــة حوض تكساس الامريكي) ، ويقدر مجموع انتاج هذا الحوض اذا قيض له الاستغـــلال

٤ر١ تريليون برميل (٣٩) ؛ او ما يعادل استهلاك الولايات المتحدة الامريكية في الوقت الحاضر لمدة قرنين من الزمان ؛ وقد يرتفع احتياطي الغاز الطبيعي عن هذا كثيرا ، ولكن نظرا للعقبات التي سبق أن ذكرناها فلا ينتظر استغلالها في المستقبل القريب ، وتشير الدراسات التي قامت بها المخابرات الامريكية على أن الاتحاد السوفيتي قد يتوقف عن تصدير النفط اذا لم يستورد ويعيد التصدير في منتصف الثمانينات ، وليس هذا راي الامريكيين فحسب بل رأي وزير البترول السوفيتي السابق Vitalli Shashin الذي يعتقد بأن نسبة الاحتياطي الى الانتاج في الوقت الحاضر أصبحت خطيرة (٤٠) .

نفط الخليج وعجز الميزان التجاري السوفيتي مع الغرب وتكنولوجيته :

دخل الاتحاد السوفيتي تجارة استيراد وتصدير النفط ، بداها مصدرا صغيرا ولجماعة الكميكون او دول اوروبا الشرقية ، غير أن تطور الانتاج فيه من ناحية واحداث ١٩٦٧ التي اعقبها توقف حركة الملاحة في قناة السويس ، اضافت اليه عملاء جددا في اوروبا الغربية ذاتها ؛ ويود الاتحاد السوفيتي الاحتفاظ بهذه الاسواق الاوروبية شرقية كانت ام غربية حتى لو اضطر الى التعاون للاستيراد من الخارج للوفاء بالمتطلبات الاوروبية ؛ لانه سيتبادل النفط ببضاعته المحلية وكأنه والحال هذا يشتريه بالروبل ؛ (يذكرنا هذا باستيراد بريطانيا والولايات المتحدة الامريكية للنفط ايضا بعملاتها المحلية الاسترليني والدولار) ويعيد تصديره بالعملة الصعبة . وقد تختلف اغراضه في أوروبا الشرقية من مدها بالنفط عن أهدافه في اوروبا الغربية فهو يضع نفسه المهيمن على موارد الطاقة في كل اوروبا الشرقية . فقد كان احد دوافع موقفه المتصلب من احداث تشيكوسلوفاكيا عام ١٩٦٨ خوفه من احتمال استقلال اوروبا الشرقية عنه من النواحي الاقتصادية ويعتبر امدادها بالنفط هو احد هذه الروابط الوثيقة ، ومن جهة اخرى تقليل ارتباطها بالغرب . وهنا تتقدم الدوافع السياسية على الاهداف الاقتصادية . وقد تطورت صادرات السوفيت النفطية الى اوروبا الشرقية ، فكانت ٢٥ مليون طن عام ١٩٦٧ مقابل انتاج دول اوروبا الشرقية الذي بلغ نحو ٢٠ مليون طن في ذلك العام (٤١) . اي أن الاتحاد السوفيتي كان يفي حينئذ بنحو ٥٥٪ من مطالب أوروبا الشرقية من النفط . وزاد صادر الاتحاد السوفيتي الى ٧٧ر٦ مليون طن عام ١٩٧٦ (٤٢) . وهذا الطلب المتزايد من جانب أوروبا الشرقية يجعل الاتحاد السوفيتي يبحث عن موارد جديدة ، وما دامت الموارد المحلية لا تكفي ؛ فلا بد من الاستيراد ؛ وهنا يأتي دور الخليج ونفط الخليج ، ويتميز الاتحاد السوفيتي على جميع الدول الاوروبية غربية وشرقية باتصاله البري بدول الخليج، من ثم يمكنه الحصول على نفط الخليج اذا ما مدت انابيب النفط اما لاعادة شحنه الى الدول الاوروبية او لاستهلاكه محليا في اقليم القوقاز (جنوب روسيا)

ويتفرغ الانتاج المحلي للتصدير الى اوروبا ، ولا شك ان مد انابيب من ايران أو غيرها الى الاتحاد السوفيتي يخدم هذا الغرض ، وكذلك مد انابيب من الاتحاد السوفيتي الى اوروبا . غير انه يجب ان نشير في هذا المجال ان بعض دول أوروبا الشرقية بدأت الخروج على هذا النظام وذلك بعمل اتفاقيات ثنائية مع دول الخليج مثل بولندا والمانيا الديمقراطية وتشيكوسلوفاكيا ويوغسلافيا خاصة بعد افتتاح قناة السويس ، ذلك أن الاتحاد السوفيتي كان يتقاضى اسعارا أكثر ارتفاعا ثمنا لنفطه من دول اوروبا الشرقية عن دول أوروبا الغربية واليابان فيبيع للاولى بما يتراوح بين ٣ر٥ روبل ، ١٨ روبل للطن ، ويبيعه للثانية بسعر ٨ روبل ، بينما كان متوسط السعر العالمي ٧ر١٢ روبل للطن (٤٣) .

اما تصديره النفط لاوروبا الغربية فهو للحصول على العملة الصعبة ، فهو في اشد الحاجة الى تقدمها التكنولوجي ، فعلى سبيل المثال عقد الاتحاد السوفيتي اتفاقا مع مؤسسات بلجيكية لاعداد أربعة مصانع تنتج حامض الفوسفوريك طاقة كل منها ١٠٠٠ طن في اليوم ، وقيمة هذه الصفقة ١٣٥ مليون دولار ، وتعاقد ايضا مع اليابان لعمل مصنعين اخرين طاقة كل منهما ١٤٨٠ طنا في اليوم ، وعقد صفقة استيراد ٤٢ تربينا لضخ الغاز الطبيعي وتعتبر اكبر صفقة بريطانية روسية ، وتجري المفاوضات للحصول على محركات رولز رويس من نوع RB 211 لاستخدامها في طائرات اليوشن ٨٦ الجديدة ، التي ستكون أول طائرات جامبو روسية ، ويظهر ان الحكومة البريطانية ليست مستعدة لبيع تكنولوجيا هذا المحرك وان كانت مستعدة لبيع اكبر عدد من المحرك نفسه كما تجري المفاوضات مع شركة لوكاس البريطانية لاعداد مصنع ينتج ما يتراوح بين ٥٠ ، ٧٥ مليون شمعة احتراق سنويا (٤٤) .

ونتيجة بحثه عن التقدم التكنولوجي من الغرب ، وجدنا ان ثلث مستورداته من الغرب تتمثل في الالات والماكينات ، ونتيجة لهذا ايضا وجدنا ان الميزان التجاري ليس في صالحه مع الدول الغربية واليابان ، فعجز ميزانه التجاري مع المانيا وفرنسا واليابان نتيجة واردات الالات ، وعجزه مع كندا واستراليا ناتج عن الواردات الزراعية ، وعجزه مع الولايات المتحدة الامريكية نتيجة واردات الالات والمنتجات الزراعية . وقد بلغ مجموع العجز مع الدول الراسمالية ٤١.٧ مليون دولار عام ١٩٧٦ نتيجة صادرات للاتحاد السوفيتي اليها قيمتها ٨٨٠٥ مليون دولار ، وواردات للاتحاد السوفيتي منها وقدرها ١٢٩١٢ مليون دولار (٤٥) .

ويسدد الاتحاد السوفيتي هذا العجز في العملة الصعبة عن طريق تصدير الذهب ، فضلا عن قروض من الغرب ، ولكن النفط يلعب دورا كبيرا في هذا

المجال ، فقد صدر اليه ٤٨ مليون طن من خامات النفط ومنتجاته عام ١٩٦٧ (أو نحو مـا استوردته أوروبـا الغربيـة من الخليج ذلك العـام) ، ارتفعت الى ٥٣ مليون طن عام ١٩٧٥ ، ٧٠ مليون طن عام ١٩٧٦ (٤٦) ، وهذه العمليـة في حسابات السوفيت معناها ما قيمته ٥ر٤ بليون دولار من العملة الصعبة أو بمعنى اخر ٤٦٪ من مجموع العملة الصعبة (٤٧) الناتجة عن الصادرات السوفيتية باستثناء صادرات السلاح . ولعل هذا يعطي فكرة واضحة عن أهمية الحصول على النفط بالنسبة للاقتصاد والسياسة السوفيتية معا . وان يصل الى نفط الخليج والشرق الاوسط من خلال الاتفاقيات التجارية التقليدية فهذا هو الطريق الذي اتبعته موسكو ، بل وقد حثت بعض دول أوروبا الشرقية لمساعدة الدول الصديقة كسوريا والعراق ومصر (في وقت ما) لتنمية مواردها النفطية (٤٨) ، وذلك للحصول على عائد سلاحه المباع من النفط ، فيمكن أن يحصل على نفط من خليج السويس ، ويصدره الى عدن للتكرير وذلك للاستفادة سواء اقتصاديا أم عسكريا بحريا شرق السويس ، على أن يصدروا الى بريطانيا قدرا مماثلا . ولما كان الانتاج السوري لم يحقق الامال المرجوة ، من ثم كانت اتفاقاته مع ايران والعراق وهما من دول الخليج هي الاتفاقات النفطية ذات الاهمية في الشـرق الاوسط بعامة ، وقد بدأ الاتحاد السوفيتي خطوته الاولى في هذا السبيل عندما أعلنت الولايات المتحدة الامريكية عام ١٩٦٥ أن ايران أصبحت دولة متقدمـة وليست بحاجة الى معونات اقتصادية وحربية . فكان الاتفاق الايراني السوفيتي عام ١٩٦٦ والذي تعهدت ايران بموجبت أن تمد الاتحاد السوفيتي بما قيمتـه ستمائة مليون دولار من الغاز الطبيعي مقابل أن يقيم الاتحاد السوفيتي مصنعا للصلب والادوات والالات الخاصـة بمد خط أنـابيب من شمالي ايران الـى القوقاز* (٤٩) . ويعتبر هذا أول خروج للاتحاد السوفيتي بحثا عن الطاقة خارج الكتلة الشرقية ، اذا استثنينا اتفاقية الغاز الطبيعي مع افغانستان عام ١٩٦٣ ، وقد اعقب هذا اتفاق ايراني سوفيتي عام ١٩٦٧ ، بمقتضاه تمد موسكو ايران بأسلحة قيمتها ١١٠ مليون دولار (٥٠) . واجريت مفاوضات بين الاتحاد السوفيتي وايران لمد الاخيرة بالكهرباء عبر الحدود السوفيتية (تعاني ايران نقصا فيها) في مقابل مليون طن من النفط سنويا تزاد فيما بعد . كذلك دخل مع العراق في اتفاق عام ١٩٦٩ ينافس فيه الشركات الغربية في الخليج وبمقتضاه يقدم الاتحـاد السوفيتي بمساعدة شركة نفط العراق الوطنية في البحث عن النفط واستخراجه وتسويقه دون الحصول على أية امتيازات اقليمية في العراق ، ويتضمن الاتفـاق مساعدة العراق في بناء صناعات ثقيلة وبناء سد على الفرات فضلا عن قرض

---

* ينص الاتفاق على مد ايران للسوفيت بما يقدر بـ ٦٠٠٠ مليون م٣ سنويا للخمس سنوات الاولى ترتفع الى ١٠ الاف مليون م٣ سنويا بعد ذلك وبسعر ٦ر٦ دولار لكل الف م٣ .

بمبلغ ١٤٢ مليون دولار ، على أن يسدد هذا كله بالنفط العراقي ، ثم كانت معاهدة الصداقة والتعاون بين الجانبين عام ١٩٧٢ وبمقتضاها يشترك السوفيت في تنمية حقول نفط شمالي الرميلة وتعميق ميناء أم قصر الذي تزوره قطع الاسطول السوفيتي من حين الى حين فضلا عن تسليح الجيش العراقي ، مقابل النفط (٥١).

الاتحاد السوفيتي والدولارات النفطية :

والامر الثاني أن الثروة البترونفطية التي تجمعت لدى دول الخليج بعد حرب اكتوبر قد أثارت اهتمام السوفيت ، ذلك أن ارتفاع الاسعار ، وزيادة اعتماد الدول الغربية واليابان على النفط العربي قد أتاح لدول الخليج قوة شرائية عالية وقوة في الميدان الدبلوماسي . وقد توقعت موسكو أن تجتذب قدرا كبيرا من الاموال العربية ، وذلك لتمويل واردات الاتحاد السوفيتي من الغرب ، وشحذ هذا همة السوفيت لتكثيف العلاقات الاقتصادية ، ولعل هذا كان وراء طلب الاتحاد السوفيتي اقامة علاقات دبلوماسية مع البحرين وقطر ودولة الامارات وعمان والمملكة العربية السعودية ، وكان هناك اتجاه في دول الامارات والبحرين لاقامة هذه العلاقات ، ولكنه عدل عنه . وكما قال احد المحللين « في هذا المجال ... لم تكن اغراءات السوفيت كافية ، فباستثناء العراق فالدول المنتجة الرئيسية في الخليج تميل الى الغرب ، فايران استثمرت أموالا ضخمة في الاقتصاد الالماني الغربي ، وهناك اتفاقيات اقتصادية طويلة المدى في طريقها الى التنفيذ ان لم تكن قد بدأت فعلا بين الدول المنتجة للنفط والدول الغربية ، والملاحظ أن المملكة العربية السعودية تتزعم دول الخليج في هذا المجال ، فهي في جانب عدم رفع سعر النفط كثيرا (٥٢) ، كل هذا يؤدي الى أن كثيرا من صانعي القرار في دول النفط يعون حقيقة أنه لكي تحلب بقرة الغرب يجب أن تقدم لها الغذاء ، لا أن تذبحها » (٥٣) .

ولكن بعد ثورة الاسعار . لم يحدث ما توقعه السوفيت ، فحتى العراق الذي علق عليه السوفيت من الناحية الاقتصادية كثيرا ، وضع نفطه كما يقولون في برميل الاوبك ، وصرف ماله في الغرب (٥٤) .

ولعل ما فشلت موسكو في تقييمه بالنسبة لاتجاه الاموال البترودولارية للخليج ، هو النظرة السياسة لدول الخليج نحو الاتحاد السوفيتي فأكثر الدول الخليجية نفطا ، هي اكثرها عنه تباعدا ، وأكثرها استثمارا في الغرب ، واكثرها تنمية لروابطها الاقتصادية بل والتعليمية بالغرب .

ولا يقتصر طموح السوفيت اقتصاديا على بيع الاسلحة فحسب ، بل

يتوقعون ترويج سلعهم المدنيـــة ، وبنـــاء المصانع ومحطات توليـــد القـــوى ومشروعات البنية الاساسية كالطرق وغيرها والتي اصبحت الان من اساسيات التنمية في دول الخليج ، ولكن وجد السوفيت ان العرب يفضلون الغرب عـــلى الشرق لاعتقادهم أن الاول اكثر تقدما في هذه المجالات ، والاته واجهزته اكثر تحملا واسهل صيانة .

تطور التجارة الخارجية السوفياتية مع دول الخليج :

فقد تغيرت اتجاهات التجارة الخارجية للاتحاد السوفيتي ، فاذا استعرضنا بسرعـــة مـــا طـــرأ على هذه التجـــارة واتجاهاتهـــا ، لوجدنـــا انهـــم فـــي بدء الثورة ، كانوا يعتقدون بأن الروابط الاقتصادية بعد الحرب العالمية الاولى ستكون مقصورة على الدول التي تحكمها الطبقة العاملة ، ولما لم تتحقق النبؤة ارادوا استخدام التجارة كسلاح سياسي لاغراء وبذر الشقاق بين المعسكـــر الراسمالي (فعلى سبيل المثال حينما عرض لينين تأجير شبه جزيرة كمتشتكا في المحيط الهادي لاحد الامريكيين ، كان يقصد بهذا أن تدخل الولايات المتحـــدة الامريكية في صراع مع اليابان) وأن تقوم البعثات التجارية الروسية بمهمة حصان طروادة سياسيا . ولكن حين ظهر أن الشؤون الاقتصادية تحتاج اهتماما خاصا ، أولت موسكو الاغراض الاقتصادية هذا الاهتمام ومن ثم قامت عام ١٩٢٤ بعقد صفقات ضخمة من القطن الامريكي لحاجة المصانع السوفيتية ، رغم أن الولايات المتحدة الامريكية لم تكن قد اعترفت بعد بالاتحاد السوفيتي . وكان هدف التجارة الخارجية في عهد ستالين أن تساعد على تنفيذ الخطط الاقتصادية للدولة ومن ثم فهناك أولوية للواردات من السلع النادرة ، وعلى الصادرات أن تقوم فقط بدفع قيمة فاتورة الواردات ، ثم كانت سياسة التعايش السلمي التي اعلنت عام ١٩٥٦، وأعيد تأكيدها في مؤتمـــر القمـــة (نيكسون ـــ بريجنيف) عـــام ١٩٧٢ (٥٥) .

واراد الاتحاد السوفيتي الاستفادة من الخبرة العلمية والتكنولوجيـــة في الغرب ، فالى جانب ما سبق أن ذكرناه تعاقد عام ١٩٧٣ مع مؤسسة امريكية للتعاون في ميدان أبحاث الكومبيوتر ، وعقد صفقة ضخمة عام ١٩٧٤ مع اتحـــاد الكيماويات الامريكي ، واتحاد كريزوت اللوار الفرنسي لبناء ستة مصانع للامونيا في توجلياتيجراد ، وأن تقدم شركة نفط أوكسدنتال الامريكية الى الاتحاد السوفيتي حامض الفوسفوريك مقابل الامونيا والبوتاس ، وأن تقوم بعمل التسهيـــلات الملاحية للموانيء الروسية على بحر بلطيق والبحر الاسود . ووقع مع اليابـــان قروضا قيمتها ٤٥٠ مليون دولار لتنمية موارد الفحم في سيبيريا . ووافق كونسرتيوم الماني على بنـــاء مصنع صلب في كورســـك مقابل بليـــون دولار نقدا . وهناك مشروع تنمية حقلين للغاز الطبيعي في سيبيريا لامداد الولايات المتحدة الامريكيـــة

واليابان به ، وتتراوح الاستثمارات الغربية فيه بما يتراوح بين ١٠ — ١٢ بليون دولار (٥٦) .

تغير اتجاه التجارة السوفيتية كما قال نيكولاي باتسولشيف وزير التجارة الخارجية عام ١٩٧٣ « ان اتفاقات التعاون الاقتصادي والفني والعلمي مع الخارج تمثل مرحلة جديدة في تنمية الروابط الاقتصادية مع الخارج » (٥٧) .

واذا القينا نظرة على التوزيع الجغرافي لتجارته الخارجية الان ، لوجدناه المورد الاساسي للخامات الرئيسية التي تحتاجها دول أوروبا الشرقية ، كالنفط والغاز الطبيعي ، والحديد الزهر ، والكهرباء ... الخ ، بينما تمد أوروبا الشرقية الاتحاد السوفيتي بثلاثة أرباع احتياجاته من الاجهزة والالات ، وترغب موسكو في الاحتفاظ بهذه العلاقة المتبادلة .

كذلك نمت العلاقات التجارية مع الغرب نموا كبيرا ، بينما لم تكن تمثل سوى ١٨ ٪ من مجموع تجارة السوفيت الخارجية عام ١٩٦٠ ، ارتفعت الى ٢٧ ٪ عام ١٩٧٣ ، وما زالت في ازدياد ، وتتم بتبادل الالات والاجهزة والمصنوعات الغربية بالخامات والسلع نصف المصنوعة السوفيتية كالنفط والغاز الطبيعي والاخشاب والفحم ... الخ . قد تكون هذه التجارة قد ازدهرت وازدادت نموا في بعض دول الخليج كايران اذا ما قورن حجمها في السبعينات بنظيرها في الخمسينات ، ولكن هذا لم يضع الاتحاد السوفيتي في المركز الاول أو الثاني في مجموع تجارة ايران ، فعلى سبيل المثال ، زاد حجم التجارة المتبادلة بينهما من ٦ مليون دولار عام ١٩٥٠—١٩٥١ الى ٢١٢ مليون دولار عام ١٩٧٠—١٩٧١ (٥٨) . ويتصدر الحديد والصلب والاخشاب والطوب وعربات السكك الحديدية وزيت عباد الشمس قائمة السلع المتجهة الى ايران ، بينما يتصدر القطن الخام والغاز الطبيعي ، والمنظفات ، والعقادة ، والعنب السلطاني السلع المتجهة منها الى الاتحاد السوفيتي ، وبينما تأتي في المركز الخامس بين الدول المصدرة لايران بعد المانيا الغربية والولايات المتحدة الامريكية واليابان والمملكة المتحدة ، فانها تأتي في المكان الاول استيرادا اذا تركنا النفط والغاز الطبيعي جانبا ، يليه المانيا الغربية والولايات المتحدة الامريكية واليابان وتشيكوسلوفاكيا (٥٩) . ويرجع هذا الى ضآلة قيمة عناصر الصادرات الاخرى اذا ما قورنت بالنفط ، ورغبة دول الخليج شأنها شأن العالم الثالث في الاستفادة من التكنولوجيا الغربية ، ووضح امامهم أن الاتحاد السوفيتي نفسه يسعى الى الحصول عليه ليسرع في تطوره ، وكذلك الحال في العلاقات الاقتصادية مع العراق ، فيبدو أن نوعية السلع والجداول الزمنية للتسليم مما قد لا يستهويه ؛ ولم يحصل الاتحاد السوفيتي على اية عقود ضخمة في العراق منذ أن حل مشكلته مع شركة البترول العراقية في فبراير

١٩٧٣ ، بل على العكس زادت معاملات العراق الاقتصادية مع الغرب ، فزادت صادرات الولايات المتحدة الامريكية الى العراق من ٣٢ مليون دولار عام ١٩٧١ الى ٢٨٥ مليون دولار عـــام ١٩٧٤ (٦٠) وقام خـــلاف عراقي سوفيتي بسبب العلاقات الاقتصادية عقب حرب اكتوبر ١٩٧٣ حول النفط بعد المقاطعة ، ذلك أن العراق كانت قد قايضت معدات حربية ومعونة فنية بالنفط ، واصر الروس على أن يقوم العراق بتسديد التزاماته النفطية بعد الحرب بأسعار ما قبل الحرب ، كما أن الروس رغم تشجيعهم للحظر البترولي ، لم يقوموا هم به ، بل استفادوا منه ، بزيادة صادراتهم الى الدول الاوروبية المستهلكة ، واعترض العراق على اعتبار أن نفطه سيباع بأرباح مرتفعة (قدرت بنحو ٣ بليون دولار) في ظل سياسة الحظر ، وكان رد السوفيت بأنه يستهلك في الاتحاد السوفيتي ودول أوروبـــا الشرقية مما اثار استياء العراق (٦١) .

وهكذا مع زيادة الثروة النفطية زاد التباعد الاقتصادي بين دول الخليج والاتحاد السوفيتي كمورد للبضائع ، بل على العكس ، لقد كان للتضخم الاقتصادي الذي أعقب حرب ١٩٧٣ أثره في تضخم فاتورة مستوردات الاتحاد السوفيتي من الغرب .

وقد تكون حاجة موسكو الى النفط في المدى الطويل أشد من حاجة العرب الى سلاحها ، وهذا معناه أن على موسكو أن تقل من دعمها للحركات الداخلية ، والا ستكتسب عداوة الذين تتوقع أن يمدوها بالنفط . وقد يكون هذا واضحا في ايران التي احتفظت فيها موسكو بعلاقات دبلوماسية متزنة لتضمن استمرار بل وزيادة الروابط الاقتصادية ، ونعتقد أن دول الخليج لو أعطته فرصة اقامة علاقات دبلوماسية فسيتبع هذا الطريق على الاقل أول الامر .

السلاح السوفيتي والخليج :

كان لقوة العرب الشرائية في ميدان السلاح وتطور النزاع العربي الاسرائيلي أثره في نمو هذه التجارة مع الاتحاد السوفيتي ، واستعداده لان يصل بها الى مدى بعيد ، فتجارة السلاح بالنسبة له أيضا هي مصدر للحصول على العملة الصعبة ، يحصل عليها من ليبيا ، والجزائر ، والعراق وايضا ايران ، وقد يكون هذا مـــن جانب الدول العربية نوع من التلميح بالنسبة للولايات المتحدة عن وجود تاجـــر بديل للسلاح ، اذا ما استمرت على دعم اسرائيل وحاولت منعه عن العرب فاذا استمر الصراع العربي الاسرائيلي وامتنعت واشنطن عن امداد دول المواجهـــة أو دول الخليج بالسلاح فان الاتحاد السوفيتي يصبح البديل ، وقد يمهد السلاح الطريق أمام موسكو في دول الخليج كما حدث في منتصف الخمسينات في بعض اجزاء

العالم العربي . وان كان يمكن للعرب تمويل هذه التجارة على أن تظل في حدودها ولا تتعداها .

وهكذا حتى لو تمت صفقات لشراء السلاح من الاتحاد السوفيتي ، فليس معناه بالضرورة حصول الاتحاد السوفيتي على امتيازات في الخليج . واذا كان الاتحاد السوفيتي يقوم بتجارة السلاح لاسباب اقتصادية ، فليس معنى هذا انتفاء الجوانب السياسية . وفي هذا المجال ليس هناك ما يؤكد تماما أن موسكو تشجع على قيام مواجهة عربية اسرائيلية ، لانها تعرف خطورة المواجهة بين القوى الاعظم . وتعرف قدرتها المحدودة على التحكم في هذا السلاح ما دام قد وصل الى أيدي المشترين . ولكنه في الوقت نفسه من المعروف أيضا قلة اهتمام موسكو بقضية الحد من السلاح مع الولايات المتحدة الامريكية .

هل من منافذ أخرى ؟

وعندما سلح السوفيت احدى دول الخليج وهي العراق ، خلق هذا شعورا غير مريح بالنسبة لدول الخليج وايران والى حد ما سوريا (في ذلك الوقت) وقد سوت ايران خلافاتها مع العراق . وما زال اتفاق مارس ١٩٧٥ قائما بينهما . وقد حسن الشاه من علاقته بالاتحاد السوفيتي لظروف التوازن كما ذكرنا، وليس من أجل النزاع العربي الاسرائيلي . وفي حساباته أن ازدياد العلاقات الاقتصادية مع السوفيت ، واتخاذها مواقف مستقلة عن القوى الاعظم أحيانا ، قد يجعل الاتحاد السوفيتي يحد من تسليحه للعراق ، حتى يضمن استمرار الود مع ايران .

وظن الاتحاد السوفيتي انه يستطيع الاستفادة من المشكلات الاقليمية في اقليم الخليج ، كما كانت تفعل بريطانيا من قبل . وان هذا قد يكون مدخلا لاقامة علاقات دبلوماسية وروابط اقتصادية وثقافية . فحينما نظرت موسكو الى الاقليم عقب استقلال أقطاره وجدت أمامها مجموعة من الخلافات سواء على الحدود أو خلافات مذهبية على سبيل المثال . ايران والعراق ، ايران والمملكة العربية السعودية . عمان واليمن الديمقراطية ، الكويت والعراق ، العراق وسوريا ، وظنت للوهلة الاولى أن الفرصة سانحة ، ولكن الواقع كان غير ذلك تماما ، فتلك الخلافات لم تكن جذرية . لدرجة أن الاتفاقات التي كانت تبدو مستحيلة تم تسويتها بسرعة وبسهولة . فكل النظم الموجودة في الخليج ملكية (باستثناء العراق) مسلمة وضد الشيوعية وفي مثل هذا الاقليم يعتبر أي تحرك سوفيتي مثيرا للشبهة . ومن ثم تجد موسكو من الصعب ان تجد لنفسها موضع قدم فيه لتظهر قوتها وتأثيرها . بل وحتى العراق يصرف عائداته في الغرب ولا يعطي

افضلية لموسكو . وفي نفس الوقت ليس من دول الخليج ما يشترك في الصراع العربي — الاسرائيلي بصورة مباشرة (وان كان هناك اشتراك غير مباشر عن طريق دعم دول المواجهة) من ثم فليس هناك مجال للسوفيت للتدخل على اساس هذه القضية .

العلاقات بين القوى الاعظم في الخليج

بدأ الاتحاد السوفيتي اتهاماته للولايات المتحدة الامريكية بالتدخل في امور الخليج العربي منذ حرب اكتوبر ١٩٧٣ ، اتهمها بسباق بيع الاسلحة لكل من ايران والمملكة العربية السعودية ، والتسهيلات البحرية في عمان والبحرين بعد ذلك في ديجو جارسيا مما يؤكد رغبة واشنطن في دعم مصالحها الاقتصادية والسياسية والحربية في المحيط الهندي والخليج ، وبالتالي تشكل قوة ضغط على دول الاقليم، وذلك لاسباب اقتصادية واستراتيجية لضمان تدفق النفط اليها والى الدول الصناعية .

والجديد في الامر ان اتهام الولايات المتحدة الامريكية في هذه الفترة لم يرتكز على اساس تهديدها للامن السوفيتي ، بتواجدها في الخليج ، بينما كان خوف موسكو في الاربعينات والخمسينات ينصب اساسا على القواعد الامريكية المحيطة بها في الشرق الاوسط ، ذلك أن تلك الفترة ، كانت فترة عدم توازن القوى الاعظم فلم يكن قد توصل الى القنبلة الذرية وكانت الولايات المتحدة ما زالت متفوقة عسكريا على الاتحاد السوفيتي ولكن بعد أن بنت روسيا نفسها عسكريا خلال العقدين الماضيين ، لم يعد الوجود العسكري في الخليج يهمها كثيرا مهما خرجت التصريحات بذلك عن تسليح دول الاقليم ، او قواعد لتسهيلات ملاحية وما الى غير ذلك .

من المستحب أن يرى الاتحاد السوفيتي الدول المتاخمة لحدوده الجنوبية وهي على علاقات ودية ، ومستجيبة له . ولكن ليس هناك شيء يمكن ان تفعله موسكو في الوقت الحاضر في هذا السبيل ، بل على العكس لم تكن موسكو سعيدة حينما فتحت البحرين تسهيلات ملاحية لاسطول الولايات المتحدة الامريكية في جزء من قاعدة جفار جنوبي المنامة . واعلنت البحرين في اعقاب حرب ١٩٧٣ عزمها على انهاء هذه التسهيلات وانهت الاتفاق في ٣٠ يونية ١٩٧٧ نتيجة التفاهم المشترك وسمحت البحرين للولايات المتحدة بالابقاء على مدرسة بحرية ، وان يسمح لعدد محدود من اسطول الولايات المتحدة الامريكية بالاستفادة من تسهيلات قاعدة جفار لعدد محدود من الايام كل عام . ونص الاتفاق على رحيل العسكريين الامريكيين .

كذلك يعترض السوفيت على عمان لاعطائها الاذن للولايات المتحدة لاستخدام مطار جزيرة مصيرة لتموين طائرات الاستطلاع الامريكية في المحيط الهنـدي بالوقود .

ويمكن القول بأن العلاقات الامريكية السوفيتية في الخليج لن تتأثر بما يحدث من تطورات في الصراع العربي الاسرائيلي ؛ الا في حالة واحدة وهي استخدام الولايات المتحدة للتسهيلات الممنوحة لها في الخليج لصالح اسرائيل ، اذا فرض وقامت مواجهة ؛ لانه في هذه الحالة ستنتهي كل امتيازات الولايات المتحدة في الاقليم ولكن حتى في هذه الحالة ؛ لن تكون هناك فرصة لتحسين وضع السوفيت فيه اتوماتيكيا .

في مثل هذا الوضع سيكون السوفيت حريصين في تصرفاتهم في الخليج ، قليلي المخاطرة . وباستثناء تغيرات مفاجئة في الاقليم ؛ فان موسكو ستقتصر على المبادرات المتواضعة ؛ كطلب اقامة العلاقات الدبلوماسية ، وتنميـة الروابط الاقتصادية ؛ مستفيدة من فضائل الصبر ؛ أو احباط الولايات المتحدة الامريكية للعرب في صراعهم مع اسرائيل أو عدم الاستقرار الاقليمي ، حينئذ قد يجوز أن يتغير خط السوفيت فيه .

الـوحـــدة بـــــين مقوماتهـــا ومعوقاتهـــا

مفهوم الوحدة :

تتميـز الكيانـات السياسيـة في الخليج بانها كيانـات صغيرة بالمستوى العالمي ، منها ما هو بالغ الصغر في حجمه أو في عدد سكانه ، ومنها ما هو كبير مساحة ولكن صغير في تقدمه التكنولوجي . واذا كان النفط قد مد هذه الـدول بالقوة في الميدان العالمي والمحافل الدولية ؛ فانه سلاح ذو حد اخر ، لانه يمكن ان يصبح مكمن الخطر ، مما يثيره من اطماع اذا ما ظلت أقطار الخليج متفرقة على حالها . وهنا نتساءل عن المقصود بالوحدة الخليجية ، ان أول ما يتبادر للذهن عند سماع هذه الكلمة هو الوحدة السياسية ، فيدرالية أو كونفدرالية ، وهذا امر خيالي يجب الانصراف عنه فورا ؛ ولا يصدر عن عقل بمقدار ما يصدر عن

عاطفة ووجدان سرعان ما يتبخر اذا ما بسط على ارض الواقع ، ولا نريد ان تتكرر عمليات وحدوية بقدر ما صحبها من انفعالات اتحادية ، صحبتها ايضا انفعالات انفصالية ، ومن ثم كانت فكرة التكامل التي ندعو اليها في الميادين المختلفة من السياسة الخليجية الى الأمن والثقافة والاقتصاد ... الخ ، اي نخرج من مرحلة العلاقات التقليدية الى مرحلة التعاون التي تحقق نوعا من الارتباط بين دول الخليج . مرحلة التنسيق لخدمة اهداف مشتركة مرسومة ، والتي قد تؤدي الى نوع او اخر من الوحدة اذا ما سارت في الاتجاهات السليمة .

المقومات الجغرافية :

ان اول ما ينبغي النظر فيه هو المقومات الجغرافية للوحدة والتكامل ، لان الجغرافيا تمدنا بحقائق لا تتغير قيمتها الا في اضيق الحدود وخاصة في شقها الطبيعي ، واول هذه الحقائق التي توحي بالوحدة هي الارتباط المكاني والاقليمي او بمعنى اخر الاتصال الجغرافي المستمر للارض من العراق الى عمان في كتلة واحدة متماسكة متصلة من اليابس مشرفة على الخليج ، وكل تطل عليه بنافذة ، فهي ليست جزرا متناثرة هنا وهناك ، وحتى الجزر الصغيرة التي تتبعها فهي على كثب منها . وهذا معناه ان السكان قد اتيحت لهم فرصة الاتصال المستمر ، بل وادى الى وحدة اصل سكان الخليج الوطنيين ، واول صورة يمكن عرضها في ثقة للقبائل العربية التي كانت تعيش على شواطئه الغربية هي التي عاصرت ظهور الاسلام في القرن السابع الميلادي ، وترى فيها الازد في عمان وهم قحطانيون وفدوا من اليمن بعد انهيار سد مأرب ونرى اللخميين وعبد قيس وبكر وهم عدنانيون وفدوا من قلب الجزيرة العربية وشمالها واستقروا على سواحل الخليج فيما بين الاحساء والكويت ، وقد تغيرت هذه الصورة بطبيعة الحال حتى وصلنا الى العصر الحديث فنجد الذين ينتمون الى قبيلة الهناوية واصولهم يمنية ، والغافرية الذين ينتسبون الى العوادنة في عمان . أما اذا اتجهنا شمالا في دولة الامارات حيث برز تجمعان قويان تمثلا في « بني ياس » و « القواسم » وكان القواسم اشد بأسا من بني ياس وكان مركزهم في الشارقة ورأس الخيمة ، ويختلف الباحثون في اصلهم ، منهم من يرجعهم الى بني غافر الذين هاجروا من نجد ونزلوا ارض عمان ، اما ما يرويه القواسم عن انفسهم : انهم هاجروا من ايران او من العراق عن طريق الساحل الايراني على اعتبار انهم فرعا من قبيلة « الهويلة » التي استقرت على الساحل الايراني . ثم هاجروا منه الى الساحل الغربي للخليج في القرن الثامن عشر . أما بني ياس فهم ينتشرون في قاعدة شبه جزيرة قطر في الغرب حتى رأس مسندم في الشرق ، ويقال انهم هاجروا من المناطق الداخلية في عمان . اما اذا انتقلنا الى البحرين وقطر والاحساء والكويت فتشير المصادر الى

أن نجد شهدت خلال النصف الثاني من القرن السابع عشر هجرة القبائل التي تنتمي الى « عنزة الكبرى » التي كانت تقيم في نجد ، فرع منها وهو « الرولة » اتجه الى بادية الشام ، والفرع الاخر والذي يهمنا وهو « العتوب » اتجه جنوبا نحو وادي الدواسر وقطر ، وترجع هذه الهجرات في اغلب الاحوال الى جنوب شمالي نجد حينذاك ، واتجه العتوب الذين كانوا يشملون ال صباح وال خليفة والجلاهمة الى قطر ، ثم تركوها الى شط العرب ، ومنها رحلوا الى كوت بني خالد المطل على جنوب الكويت ثم رحل ال خليفة والجلاهمة الى قطر واستقروا في الزبارة على الساحل الشمالي الغربي كما استقر ال خليفة في البحرين ، كما استقر ال صباح في الكويت .

وما نود ان نخرج به من هذا السرد المقتضب هو :

١ ــ ان سكان الاقليم عرب بالدرجة الاولى يرجعون الى قبائل عربية سواء هاجرت من اليمن أو من نجد .

٢ ــ ان حكام هذه الدول هم أبناء عمومة في الغالب الاعم ، من ثم يكون التجانس والتقارب سواء على مستوى القمة أو القاعدة .

وسهل الخليج لسكانه الحركة والاتصال في العصور التي كان يشق فيها الاتصال برا ويصعب ؛ فكانت السفن الكبيرة قبل عصر النفط تأتيه من المحيط الهندي محملة بالسلع وتصل الى ميناء المحمرة على شط العرب وتفرغ ما فيها ، وكان التجار يأتونها من الكويت وغيرها يحملون ما يحتاجون اليه لانفسهم ولظهيرهم « ترانسيت » هذا غير السفن الاصغر حجما التي كانت تأتي موانى الكويت والبحرين والمشيخات . وفي هذا المجال نود ان نشير عما اذيع عن مشروع مد خط حديدي يربط بين اطراف الخليج من شماله الى جنوبه ، هل درسنا الجدوى الاقتصادية والسياسية له ؟ ماذا سيحمل الخط حتى يصير تشغيله اقتصاديا ؛ أم انه سيكون من باب الدعاية ؟ قد يرد البعض انه ما دام سيكون هناك تنسيق اقتصادي ، بمعنى انه ستنتج سلع هنا ، وسلع هناك فلا بد من التبادل ، وفي الحق ان السلع المرجوة ستكون للتصدير الخارجي في المكان الاول ، وما ينتج منها للاستهلاك المحلي فأنسب وارخص له النقل البحري لانها سلع كبيرة الحجم ثقيلة الوزن : الاسمنت ، الحديد والصلب ، الالومنيوم ، الاسمدة .. الخ ، وقد كفانا الخليج مؤونة النقل ، فكل دولة تشرف عليه ، ولها عليه ميناء أو اكثر من ميناء ، أما عن نقل المسافرين ، فلا نظن انه سيكون اصلح لها من السيارة أو الطائرة في هذه الاجواء ، ونحن لا نرى الان عقبة في النقل فيما يختص بالمسافرين بسبب عدم وجود خط حديدي .

المقومات الاقتصادية :

ليس من شك أن البنية الاقتصادية المتماثلة تدعو الى التنسيق وتوحيد الجهد والمال للحصول على عائد أكبر ، وقد رأينا في معظم دول الخليج أن البنية الاقتصادية الاحادية الانتاج والتصدير وبؤرتها النفط ، وانها تتشابه في محدودية النشاط الزراعي باستثناء العراق وعمان ، وأن املها في الصناعة كبير لكي تنوع من قاعدتها الاقتصادية . وتضيف مهارات جديدة لسكانها ، بجانب التدريب الاداري ، وهي جميعا من الامور اللازمة للنمو الاقتصادي ، وتشير الدراسات الحديثة على أن نمو الانتاج الذي شهدته الاقتصاديات الحديثة ، نتج عن تنمية القوى العاملة على مستوى رفيع . فضلا عن ادخال التكنولوجيا الحديثة كذلك تتشابه في أن الحكومات هي المسؤولة عن تنشيط القطاعات الانتاجية ، فرغم امكانات نجاح بعض الصناعات كالاسمنت مثلا ، لم تنجح الحكومات في جنوب راس المال الخاص لها ، لانه اتجه الى التجارة « تسعة أعشار الرزق فيها دون خبرة تكنولوجية ، ودراسات اقتصادية ، ومخاطرات مالية » .

وتتشابه البنية الاقتصادية ايضا في اعتمادها الى درجة كبيرة على العمل المهاجر اليها وعلى كثافة راس المال ، من ثم كانت مشكلاتها الاقتصادية واحدة ولنضرب مثلا بالصناعة وهي الامل المرجو .

من البديهيات أن حجم السوق له أثره على النشاطات الانتاجية ، كل سلعة تنتج لها حد أدنى في الانتاج من الناحية الاقتصادية ، اذا انخفض الانتاج عن هذا الحد ، أصبح انتاجها غير اقتصادي . وتختلف كل سلعة عن الاخرى في هذا السبيل ، فالحد الادنى لانتاج مصنع للاسمنت يختلف عن الحد الادنى لصناعة الاسمدة وهكذا ، ولكن الذي لا شك فيه أن حجم السوق في كل دولة خليجية على حدة باستثناء ايران والسعودية والعراق لا يعتبر حدا اقتصاديا لمعظم السلع . ولعل ما يوضح طبيعة هذه المشكلة أن نلقي نظرة على بعض النتائج التي توصلت اليها المؤسسة الاستشارية السويسرية :

Elektrowatt Rengenicuruntern Hemung

التي قامت بعمل مسح شامل للامارات ، من هذه النتائج أن تنفيذ البرامج الصناعية المنشودة في دولة الامارات لا يمكن أن يتحقق ويؤتي ثماره ، الا اذا زاد سكان الدولة بحيث تصل جملتهم الى نحو ٣ مليون نسمة عام ١٩٨٥ . أما اذا استمر حكام البلاد يقيدون الهجرة الى البلاد ، فان الاسواق المحلية سوف تكون اصغر مما يلزم لوقوف الصناعات الجديدة على قدميها (٦٢) .

واذا تركنا الصناعات الغذائية التي تقوم في كل دولة على حدة ، فلا بد من تنسيق مشترك **وعدم ازدواجية في الصناعات التصديرية على الاقل** وهي القائمة على البتروكيماويات ، فليس هناك معنى لان تقوم صناعة أسمدة في الكويت ، وصناعة أسمدة في قطر ، وليس هناك معنى لقيام صناعة المنيوم في البحرين ، وتفكير لان تقوم هذه الصناعة في دبي . ولا يفهم في ظل دولة اعدادها احيانا بالالوف أن تقوم صناعة حديد وصلب في قطر ، وتفكر أبو ظبي في اقامة مثل هذه الصناعة ، وهكذا هي امثلة وليست على سبيل الحصر ، جهد ضائع في تخطيط منفرد ، وتشغيل غير اقتصادي لا يكسب من ورائه سوى الدول المتقدمة التي تبيع مصنعا لهذه الدولة ، ومصنعا لتلك . مع ما يتطلبه هذا المصنع وذاك من الخبراء ، مع أنه كان الاجدى أن يقوم مصنع ضخم واحد في الاقليم يكفي حاجته من هذه السلعة او تلك أو لانتاج سلعة تصديرية ، وان يختار مكان المصنع دون حساسيات ، في الموقع الامثل الذي يستفيد من جميع عناصر الانتاج .

ان التصنيع الحديث ليس بالعملية السهلة ، بل هو برنامج طويل يحتاج لحشد العديد من الامكانات والشروط اللازمة لنجاحه ومتابعة التطور التكنولوجي، لان الصناعة الحديثة آلية تنتج خطوطا من السلع بكميات كبيرة من نمط واحد لغزو الاسواق ، وهذا النوع من التصنيع هو الذي يمكن أن ينوع القاعدة الاقتصادية لاقليم الخليج بدلا من الاعتماد على النفط وحده ، وقد عبر عن هذا الواقع الحالي للصناعة في الخليج وزير التنمية والصناعة في البحرين بقوله « لا بد من التنسيق بين دول المنطقة في المجال الصناعي والانتاج ، والا فان بحيرات النفط سوف تتحول الى هضبات من الاسمدة ، واطنان من الاسمنت وجبال شماء من المعادن لا نقدر على استهلاكها ولا تجد من يشتريها . ونضيف بقولنا ، بل واذا وجد السوق الخارجي ستكون هذه السلع متماثلة متنافسة مما يفقد هذه الاقطار القدرة على المساومة ، ولعل في منظمة الخليج للاستشارات الصناعية التي تم تشكيلها عام ١٩٧٦ ومقرها الدوحة ، أن تكون فاتحة خير في هذا السبيل ، فقد اشتركت في تأسيسها السعودية والكويت والعراق والامارات والبحرين وقطر وعمان ، وذلك من أجل تقديم المقترحات الخاصة باقامة مشروعات صناعية مشتركة بين الدول الاعضاء واعداد الدراسات المتعلقة بها .

المقومات السياسية والامنية :

من أجل التاريخ ، نود أن نشير الى أن الوحدة الخليجية والامن الخليجي وغيرها من التعبيرات لم يعرفها الخليج الا بعد الانسحاب البريطاني عام ١٩٧١ ، لان حراسته وأمنه كانت مهمة بريطانيا ولم تكن مهمة اقطاره (٦٣) . وأحست دول الخليج أنه ما من دولة منها تستطيع منفردة المحافظة على كيانها أو الدفاع عن

ثروتها النفطية في مواجهة الدول الكبرى ، من ثم كان لا بد من مواجهة التحديات بتفكير وتخطيط جديدين ، وتجلت ارهاصات الوحدة في قيام اتحاد الامارات العربية في ديسمبر ١٩٧١ ، بعد أكثر من ثلاث سنوات من المفاوضات ، انتهت بقيام اتحاد الامارات العربية وانسحاب كل من قطر والبحرين واعلان استقلالهما منفردين ، بعد أن كان من المفروض أن يكونا عضوين في هذا الاتحاد .

ولكن الحدث الاخر الذي يعتبر من معالم تاريخ الاقليم في نفس ذلك العام هو احتلال ايران لجزر طنب وابي موسى ، وتعيين نفسها حارسا على الخليج دون مشاورة أو تفاهم مع بقية أقطاره ، مما أثار قلق جيرانها ، وكانت حجتها في هذا أن هذه الجزر قريبة من مضيق هورمز ، وأن احتلال اي قوة أجنبية معادية لها معناه خنق ايران بمنع تدفق نفطها الى الخارج (٦٤) . وبدأت الاتصالات بين الحكومات الخليجية فيما يختص بأمن الخليج والاوضاع فيه ، وأحس الشاه بتفوق ايران العسكري واقترحت ايران نوعا من التعاون الدفاعي عن الخليج ، وانه لا بد وأن يكون هناك دفاع جماعي وأمن جماعي ، وأصبح من المتفق في بعض العواصم الخليجية عليه ضرورة عقد اجتماع قمة خليجي . وقام شاه ايران بزيارة الرياض عقب وفاة الملك فيصل ، وناقش حينئذ قضية الامن الخليجي ، وأعقبها زيارة وفدين على مستوى عال من السعودية برئاسة ولي العهد الامير فهد ، ومن البحرين برئاسة رئيس الوزراء الشيخ خليفة لايران مؤكدين الحاجة الى اتفاق أمن (٦٥) ، وانتهز وزراء خارجية الخليج اجتماعهم في مؤتمر وزراء الخارجية الاسلامي بجدة في يولية ١٩٧٥ وتبنوا عقد مؤتمر قمة تطرح أمامه ستة موضوعات هي (٦٦) :

١ ــ ابعاد القوى الاجنبية عن الخليج .

٢ ــ اتفاقية عدم اعتداء بين دول الخليج .

٣ ــ ضمان سيادة دول الخليج وحل النزاعات بينها داخليا .

٤ ــ التعاون ضد المؤامرات وفي شؤون المخابرات فضلا عن التعاون العسكري .

٥ ــ حرية الملاحة في الخليج .

٦ ــ تقسيم مياه الخليج بين دوله وتحديد الرصيف القاري .

ولكن لم يحدث تقدم كبير ، ذلك أن بعض دول الخليج كانت مشغولة بمشكلاتها الداخلية ، كما أن بعض الدول فضلت أن تحسم منازعات الحدود بينها

وبين جيرانها قبل الدخول في اي اتفاق جماعي (٦٧) . ويضاف الى هذا الشك في الدور الذي تريد ان تلعبه ايران في الخليج خاصة وانه اصبح واضحا أن الشاه يريد ان يعيد مجد ايران قبل الميلاد ، وانه أخذ يعزز طموحه السياسي بالقوة العسكرية لاستخدامها حين الضرورة ، وانه ينظر الى ايران على أنها الوريث الطبيعي لبريطانيا في الخليج . وان الولايات المتحدة الامريكية راضية عن هذا وهي ملزمة بمقتضى الاتفاق المعقود بينهما عام ١٩٧٢ بمده بما يشاء من المعدات الحربية . وعقد مؤتمر اخر لوزراء الخارجية في مسقط عام ١٩٧٦ ولكن لم يصل فيه وزراء الخارجية الى اتفاق فيما يختص بأمن الخليج ، وان الخلاف كان كبيرا بين ايران والعراق بصورة خاصة . وكان من الامور المحرجة اسقاط طائرة فانتوم ايرانية في اراضي اليمن الجنوبي . مما يدل على التواجد العسكري الايراني في عمان . وكان فشل مؤتمر مسقط معناه انه رغم المصالح المشتركة ، والمشاورات العديدة ما يزال هناك نوع من الشك والخلاف بين ايران والدول العربية الخليجية، ويمكن ايجاز بعض نواحي الشك بين ايران وجيرانها العرب فيما يلي (٦٨) :

١ ــ التفوق العسكري لايران ، فهي بسكان يبلغون ٣٤ مليون نسمة يمثلون ثلاثة اضعاف سكان العراق ، وأربعة اضعاف السعودية ، وينعكس هذا على حجم الجيش في كل منهما. فايران لديها ٣٤٢٫٠٠٠ رجل تحت السلاح اذا ما قورنت بالعراق ولديها ١٨٨ الفا . ١٦١ الفا في السعودية ، ١٠ الاف في الكويت (ارقام ١٩٧٧ ــ ١٩٧٨ معهد الدراسات الاستراتيجية ، لندن) وكانت مصروفات ايران العسكرية عام ١٩٧٧ ــ ١٩٧٨ حوالي ٧٫٩ بليون دولار اذا ما قورنت بنحو ٧٫٥ بليون دولار للسعودية ، ٢ بليون للكويت ، ١٫٦ بليون للعراق ، وفي الحق حول الشاه ايران الى ترسانة عسكرية بحيث اصبحت قوة ضخمة في الخليج .

٢ ــ ان ايران لم تجعل سرا رغبتها في السيادة على الخليج ، وتدعي ان هذا في صالح الدول العربية الخليجية ، فهي اكثر دول الخليج تفوقا في سلاحها البحري ، فهي تملك ٧ مدمرات تحمل صواريخا موجهة وعددا كبيرا من القوارب حاملة الصواريخ الموجهة ايضا وكانت قد طلبت ٤ مدمرات سبراونس ، فضلا عن ١٢ قاربا حاملا للصواريخ للقيام بمهمة الدوريات البحرية وثلاث غواصات ، وكان استثمار ايران لبعض فوائضها في شركة كروب الالمانية داعيا للشك في رغبة ايران في الاستفادة من خبراء كروب في اقامة صناعة سلاح حديثة في ايران . وتدل المؤشرات السابقة على الرغبة في السيطرة على الخليج كاحتلال جزر طنب وأبى موسى ، واصرارها على تسمية الخليج بالفارسي بدلا من الخليج العربي . لدرجة انها سحبت في وقت

ما عددا من سفرائها في الخليج بسبب هـذه القضية ، هذا فضلا عـن مساعدتها العسكرية جوا وبرا لسلطان عمان للقضاء على حركة التمـرد هناك مما اثار مخاوف الجانب العربي ، رغم انه يؤيد دعم سلطان عمان .

٣ ــ كانت ايران تتعامل مع اسرائيل واستمرت في هذا التعامل ، فهي قد اعترفت بها عام ١٩٥٠ وتمدها بنحو ٦٠ الف برميل من النفط في اليوم او ما يقرب من نصف احتياجاتها كما يشحن جزء كبير من نفطها المصـدر الى ايطاليـا ورومانيا وغيرها عبر انبوب ايلات عسقلان الاسرائيلي ، ويتدرب بعض الضباط الايرانيين في اسرائيل فضلا عن تعاون المخابرات الاسرائيليـة (موساد) مع المخابرات الايرانية (سفاك) .

مقومات الوحدة أكثر من معوقاتها :

ولكن نتساءل ماذا الان بعد اختفاء معظم مقومات التفاهم والوحدة ، فقـد انتهت سياسة الشاه المسيطرة في الخليج ، وفي الغالب الاعم فان السلطة الجديدة في ايران ستعمل على التقارب مع الدول العربية بعامة وليس الخليج فحسب ، وقد ظهرت بوادرها الان ، فان كانت السلطات الجديدة مستعدة للتعاون فخيرا وبركة ، واذا ظهر العكس فليس من شك بأن وحدة الخليج من العراق الـى عمان ستكون عنصر توازن استراتيجي في الخليج مقابل ايران . كذلك انتهت او قاربت من الانتهاء مشكلات الحدود فقسمت المنطقة المحايدة بين السعودية والعراق عام ١٩٧٥ وكذلك المنطقة المحايدة بين الكويت والسعودية عام ١٩٦٦ ، وكذلك الحدود البحرية بين السعودية والبحرين عام ١٩٥٨ ، وانتهى النزاع علـى البوريمي بين السعودية وابو ظبي وعمان عام ١٩٧٤ ، وبين البحرين وقطر عام ١٩٦٩ ، وسويت مشكلة الحدود العراقية الايرانية عام ١٩٧٥ ، والسعوديـة الايرانية في الخليج عام ١٩٦٨ .

وهكذا نجد ان هذه المشكلات اما سويت ، او في طريقها الى التسويـة . ان اقوى ما يوحد الشعوب هو الخطر المشترك والمصلحة المشتركة ، حتى ولو لم تكن من قومية واحدة ، بل تضم قوميات متعددة وتسكن مناطق منعزلة عن بعضها، كما هو الحال في الشعب السويسري الذي يتألف من اربع قوميات : فرنسيـة ، ايطالية ، المانية ، ورومانشية ، ويعيش في مناطق جبلية تقطعها الاودية العميقة والثلوج المتراكمة لجزء كبير من العام ، ومع ذلك فقد جمع اطراف قومياتها لمواجهة الخطر الخارجي وتكونت القومية السويسرية نتيجة الاحساس بهذا الخطر وان المصلحة تقتضي ابعاده . فكيف الامن اذن ان كانت هذه الشعوب متحدة القومية ، والدين والتاريخ والعادات والتقاليد والرقعة الارضية ، والمصلحة المشتركة ،

فضلا عن الخطر من جانب القوى العالمية كما رأينا .

لقد كان هذا الاحساس ، فضلا عن احداث ايران الاخيرة ، من أهم الاسباب التي دعت الكويت الى ان تأخذ البادرة ، والتي تمثلت في جولة ولي العهد ورئيس مجلس الوزراء في اقطار الخليج في ديسمبر ١٩٧٨ والتي كان هدفها حل القضايا المعلقة ، وقد وصلت الكويت الى حل بشأن الارض المغمورة مع المملكة العربية السعودية ، كذلك توصلت الى حل كثير من المشكلات الداخلية بين الحكام ، كذلك كانت مهمته دعم التعاون الثنائي مع ضمان استمراره ومتابعته ، وفتح مجالات جديدة أمام العمل الخليجي الموحد والمشروعات المشتركة ، وازالة الحواجز بين ابناء الخليج في الانتقال والتملك ، ونقل الاموال الخ . بحيث تصبح هناك « مواطنة خليجية » فنرجو أن تستمر هذه الجهود ، ولا تعارض بينها وبين الوحدة العربية الشاملة . وانما هي في اطارها تسير ، فهناك أيضا في الجانب الافريقي التكامل المصري السوداني . ويا حبذا لو تم تكامل المغرب العربي ، كما كان ينتظر وهكذا .

اذا كانت الجغرافيا والتاريخ والاجتماع والاقتصاد والسياسة تقول بالوحدة الخليجية . يصبح تفريطا في حق شعوب الخليج اذا لم يعمل من بيدهم الامر على دفعها الى الامام ، والوقوف أمام الاتجاهات الانانية بحزم . والا سيصبح الخليج مسرحا لصراع القوى الاعظم ، وقد تعاد عليه تمثيلية سايكس ــ بيكو في ظل وفاق تحس الدول الاعظم انها مجبرة عليه لضمان بقائها . وان اختلف المخرجون للمسرحية هذه المرة ، وهذا شيء طبيعي . فالمسرحية الاولى عمرها ما يزيد على نصف قرن ...

الهوامش

١ ــ لن نسترسل في هذا النشاط القديم لسكان الخليج في المحيط الهندي ، فقد كتب فيه الكثيرون ولكن يمكن الرجوع الى :

Huzayyen, S. A. **Arabia and the Far East, the Commercial and Cultural Relations in Graeco-Roman and Irano-Arabian Times.** Cairo: 1942, pp. 22-25.

وكذلك النشاط الحالي في مقالة :

McMaster, D. N. "The Ocean Going Dhow Trade to East Africa" **East African Geographical Review.** No. 4, April 1966; pp. 12-16.

٢ ــ محمد عبد الغني سعودي . **الوطن العربي** . القاهرة ، ١٩٧٧ ، ص ص ١٥٥ــ١٧٠ .

3– "British Petroleum" **Statistical Yearbook.** 1978.

4– **Europa Yearbook.** "The Middle East and North Africa". 1976.

٥ — فرد هاليداي . « الهجرة والقوة العاملة في دول الشرق الاوسط المنتجة للبترول » . **مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية** . العدد ١٣ ، ١٩٧٨ ، ص ص ٤٥ ، ٤٦ .

٦ — **المرجع السابق** . ص ص ٤١ — ٤٥ . هذا ويمكن الاستفادة بمحاضرة الدكتور محمد الرميحي عن دراسة الواقع والتغير الاجتماعي في مجتمعات الخليج المعاصرة في محاضرة الموسم الثقافي لرابطة الاجتماعيين بالكويت عام ١٩٧٥ .

٧ — **الوطن العربي** . مرجع سابق . ص ص ١٧٠—١٧٣ .

8– Intelligence Economic Unit. **Iran.** Annual Supplement. London: 1977, p. 15.

٩ — المرجع السابق . ص ٢١ . **ايران دراسة في جذور الصراع** . الكويت ، ١٩٧٩ .

١٠ — للالمام بصورة عامة بقضايا الحدود في الخليج العربي ، والتسويات التي تمت : انظر : عبد الله الاشعل . **قضايا الحدود في الخليج العربي** . مركز الدراسات السياسية والاقتصادية، الاهرام ، القاهرة ، ١٩٧٨ .

11– Fullbright, J. William. "United States Interests in the Middle East". **Middle East International.** December, 1975, p. 6.

12– Rycroft, W. Robert. "United States Energy Demand and Supply". **Current History.** March 1978, p. 101.

13– Werner A. Roy. "The Economic Impact of American Oil Dependency". **Current History.** Jully, August 1978, p. 3.

14– Rycroft. **Op. Cit.** p. 101.

15– Fullbright. **Op. Cit.** p. 7.

16– Erickson, W. Edward. "The Strategic-Military Importance of Oil". **Current History.** August 1978, p. 7.

17– Turner Louis. "European and Japanese Energy Policies". **Current History.** March 1978, p. 104.

18– **Ibid.** p. 106.

19- Long. E. David. "United States Policy Toward the Persian Gulf". **Current History.** February 1975, p. 69.

20- **Ibid.** p. 70.

٢١ ــ محمد رشيد الفيل . « مشكلات الحدود بين امارات الخليج العربي » . **مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية** . العدد ٨ . اكتوبر ١٩٧٦ . ص ٢٦ــ٦٢ .

22- Long E. David. **Op. Cit.** p. 71

23- **Ibid.** p. 71.

24- **Ibid.** p. 73.

25- Price, D. L. "Stability in the Gulf, the Oil Revolution". **Conflict Studies.** London: no. 7, 1976, p. 2.

26- Hayes, D. Stephen. "Joint Economic Commission as Instruments of U.S. Policy in the Middle East". **Middle East Journal.** January 1978, pp. 18, 20.

27- **Ibid.** p. 22.

28- **Ibid.** p. 26.

29- Kennedy, M. Edward. "The Persian Gulf: Arms Race or Arms Control". **Foreign Affairs.** October, 1975, p. 14.

30- Price. D.L. **Op. Cit.** Appendix II.

31- Kennedy. **Op. Cit.** p. 19.

32- **Ibid.** pp. 27-33.

33- "The Soviet Dilemma in the Middle East, Part II, Oil and the Persian Gulf". **Adelphi Papers.** No. 60, October 1969. p. I.

34- Rubinestin Z. Alvin. "Soviet Persian Gulf Policy". **Middle East Review.** Winter 1977/78, p. 47.

٣٥ ــ محمد عبد الغني سعودي . **ايران : دراسة في جذور الصراع** . ص ٢٨ .

36- Dienes, Leslie. "Soviet Energy Resources and Prospects". **Current History.** March 1978, p. 117.

37- **Ibid.** p. 188
38- **Ibid.** p. 120.
39- Erickson W. Edward. **Op. Cit.** p. 8.
Intelligence Economic Unit. **The USSR.** London: Second Quarter,
40- 1977, p. 6.
41- **Ibid.** p. 15
42- Adelphi Papers. **Op. Cit.** p. 4
43- **The Economist.** January 1976.
44- Intelligence Economic Unit. **The U.S.S.R.** London: First Quarter, 1977, p. 11.
45- **Ibid.** Second Quarter, 1977, pp. 6, 7
46- **Ibid.** First Quarter, p. 8.
47- **Ibid.** Third Quarter, p. 7.
48- Adelphi Papers. **Op. Cit.** p. 7
49- **Ibid.** p. 7
50- **Ibid.** p. 8.
51- Smalansky O. M. "Soviet Policy in the Middle East". **Current History.** 1975, pp. 117, 118.
52- Beckett, B. Brian. "Giants in the Gulf". **Middle East International.** March 1977, p. 26.
53- Rubinstein, Z. Alvin. **Op. Cit.** p. 49.
54- **Ibid.** p. 49.
55- Gillette S. Philip. "Recent Trends in Soviet Trade . **Current History.** October 1974, p. 169.
56- Intelligence Economic Unit. **The U.S.S.R.** Third quarter, October 1977.
57- Gillette S. Philip. **Op. Cit.** p. 170.
58- Parvin, Manoucher. "Political Economy of Soviet-Iranian Trade: An Over View of Theory and Practice". **The Middle East Journal.** Winter 1977, p. 8.

59– **Ibid.** p. 9.

60– Smalansky O. M. "Soviet Policy in the Middle East". **Current History.** October 1975, p. 118.

61– **Ibid.** p. 118.

٦٢ ـــ يوسف أبو الحجاج . « الكيان السياسي والاقتصادي لدولة الامارات العربية المتحدة » . مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية . العدد ١٥ ، يوليو ١٩٧٨ ، ص ٦٦ .

63– Price D. L. "Building Bridges in the Gulf". **Middle East International.** May 1976, p. 25.

64– "Three Islands that could Strangle Iran's Oil Artery". **Middle East International.** August 1971, pp. 30, 31.

65– Abdul Lateef M. "A Security Pact in the Gulf". **Middle East International.** January 1976, p. 22.

66– **Ibid.** pp. 22-23.

67– Price D. L. **Building Bridges in the Gulf.** p. 24.

68– Halliday, Fred. "Iran in the Gulf" **Middle East International.** November 1977, pp. 10-11.